



الأمم المتحدة

تقرير مجلس مراجعي الحسابات
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الملحق رقم ٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والستون
الملحق رقم ٥

تقرير مجلس مراجعي الحسابات
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠]

المحتويات

الصفحة

iv	كتاب الإحالة
١	موجز
٦	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
٧	باء - النتائج والتوصيات
٧	١ - متابعة التوصيات السابقة
٨	٢ - استعراض مالي عام
٩	٣ - بيان الإيرادات والنفقات
١٤	٤ - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق
١٧	٥ - إدارة المشروع
٣٥	٦ - إدارة المشتريات والعقود
٤٥	٧ - نتائج مراجعة الحسابات الداخلية
٤٧	جيم - شكر وتقدير
٤٨	حالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

المرفق

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد
مباي المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(توقيع) تيرينس نومي
مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

XXX

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

موجز

راجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر واستعرض عملية إدارته للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وراجع المجلس أيضا البيان التاسع، والجدول ٩-١ (الجزء الأول) والملاحظة ٩ من البيانات المالية للأمم المتحدة (A/65/5 المجلد الأول) للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من حيث صلتها بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

تنفيذ التوصيات السابقة

من بين التوصيات الـ ١٧ المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/5 (Vol.V))، تم تنفيذ تسع توصيات (٥٣ في المائة) تنفيذا كاملا، ويجري تنفيذ سبعة توصيات (٤١ في المائة) ولم تنفذ توصية واحدة (٦ في المائة). ويدل ذلك على تدهور طفيف في معدل تنفيذ توصيات المجلس يُعزى أساسا إلى التأخير في إنشاء لجنة استعراض العقود بعد منحها التي أنشئت استجابة لتوصيات كثيرة قدمها المجلس فيما يتعلق بإدارة المشتريات.

استعراض مالي عام

وفقا للبيان التاسع من البيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر A/65/5 (Vol.I))، بلغ النقص في الإيرادات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ٧٩ مليون دولار، مقابل زيادة في الإيرادات عن النفقات قدرها ٣٧٩ مليون دولار بالنسبة لفترة السنتين السابقة. ويُعزى هذا النقص إلى الزيادة في النفقات التي بلغت عشرة أضعافها، إذ ارتفعت من ٨٢,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتصل إلى ٨١٣,٤ مليون دولار وهو ما يدل على أن المخطط العام قطع أشواطاً أخرى في مرحلة تنفيذه، فضلا عن الفارق الزمني بين إقرار إيرادات المشروع وإقرار نفقاته. وقد تم إقرار الجانب الأكبر من الإيرادات قبل الجانب الأكبر من النفقات، ونشأ ذلك أساسا عن: (أ) مخطط التقييم الذي اعتمده الجمعية العامة والذي يتيح إجراء تقييم مرة واحدة على امتداد فترة المشروع، و (ب) التأخير في تنفيذ المشروع. وبناء على ذلك، فإن نقص الإيرادات لا يعني أن المشروع في خطر مالي.

وبلغت قيمة الاحتياطات وأرصدة الصناديق ١,١ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقابل ٥٣٢,٥ مليون دولار في نهاية فترة السنتين السابقة، أو بزيادة قدرها ١٠٤ في المائة. ويُعزى ذلك أساساً إلى تحويل مبلغ ٧٠٢ مليون دولار يمثل التكاليف المرشحة المتكبدة خلال فترة السنتين إلى البناء الجاري.

وبلغ مجموع الأصول ١,٨ مليار دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقابل ٧٣٠,٨ مليون دولار في نهاية فترة السنتين السابقة، أي بزيادة قدرها ١٤٨ في المائة تُعزى إلى زيادة في الرصيد النقدي من ٣٦٥,٣ مليون دولار إلى ٩٢٣,٩ مليون دولار، أو بنسبة ١٥٣ في المائة، في الأموال المخصصة لأعمال البناء الجارية التي ازدادت من ١١٣,٩ مليون دولار إلى ٧٦٣,١ مليون دولار، أو بنسبة ٥٧٠ في المائة. وازداد إجمالي الخصوم من ١٩٨,٢ مليون دولار إلى ٧٢٥,٧ مليون دولار، أو بنسبة ٢٦٦ في المائة نشأت أساساً عن ارتفاع قيمة الالتزامات غير المصفاة.

إدارة المشاريع

بلغ آخر تقدير لتكلفة المشروع التي قدمها المكتب إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ما قدره ٢,٠ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٥,٢ مليون دولار تقريباً عن الميزانية البالغة ١,٩ بليون دولار، أو ٥,١ في المائة. وقد مثل ذلك زيادة طفيفة مقارنة بالتقدير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/346). وقد ساهمت جميع بنود الإنفاق في هذه الزيادة، باستثناء تكاليف البناء التي انخفضت قليلاً.

ولإعادة التكلفة الإجمالية للمشروع إلى مستواها المعتمد في الميزانية (١,٩ بليون دولار)، واصل مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر تحديد أوجه التوفير من خلال برنامج هندسة القيمة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي السابع عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر إن الهدف هو تحقيق وفورات إضافية قدرها ١٠٠ مليون دولار أو أكثر كي يتسنى إنجاز المشروع في إطار الميزانية المحددة أو أقل (A/64/346، الفقرة ١٦).

وأحاط المجلس علماً بالجهود المبذولة في هذا المجال، لا سيما الوقت الذي استغرقه التفاوض بشأن عقود السعر الأقصى المضمون. بيد أن المجلس لم يكن قادراً على تحديد التدابير المتخذة واستعراضها على وجه الخصوص لتوليد هذه الوفورات. ولم يقدم مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر بياناً يتضمن قائمة بهذه التدابير وما يقابلها من وفورات، ويوضح أن الوفورات لا يمكن أن تكون معزولة عن بقية تدابير الحد من التكاليف. لذلك، لم يكن المجلس قادراً على تقديم أي ضمانات فيما يتعلق بالكفاءة الفعلية لبرنامج هندسة القيمة من حيث

خفض التكاليف. وعلاوة على ذلك، فإن هذا البرنامج يستغرق وقتا طويلا ونظرا للجهود المبذولة بالفعل، فإن إمكانية تحقيق المزيد من الوفورات ضمن هذا الإطار يمكن أن تكون محدودة. وهذا لا يعني أن الإدارة ينبغي أن تتوقف عن تنفيذ تدابير الحد من التكاليف، بل على العكس من ذلك فإن هذه التدابير مفيدة في إعادة التكاليف إلى مستواها المحدد في الميزانية. بيد أنه ليس من المؤكد إذا كان برنامج هندسة القيمة يمكن أن يولد وفورات أخرى قدرها ١٠٠ مليون دولار، كما يفهم ذلك من تقرير الأمين العام المذكور أعلاه.

وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ، فإن الاعتماد البالغ ١٦٣,٥ مليون دولار يبدو غير كاف، وذلك للسببين التاليين:

(أ) استتنت الصيغة الجديدة لحساب الاعتماد جميع المصروفات الأخرى غير تلك التي تتعلق بعملية البناء على الرغم من أن المصروفات الأخرى، لا سيما ما يتعلق منها بالرسوم أو المصروفات الإدارية، ازدادت كثيرا؛

(ب) كان معدل استخدام الاعتماد المخصص لعقود السعر الأقصى المضمون الموقعة بالفعل معدلا مرتفعا شيئا ما.

وكانت نسبة كبيرة من الزيادات في التكاليف، لا سيما فيما يتعلق بالبناء والرسوم المهنية تعزى إلى العدد الكبير من أوامر التغيير لا سيما المتعلقة بالأماكن البديلة. وصدرت أوامر التغيير هذه أساسا من المستخدمين النهائيين، أو السلطات المسؤولة عن السلامة والأمن أو الإدارة نفسها لأسباب فنية. بيد أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يقدم إلى المجلس بيانا مفصلا بهذه الطلبات والقيمة المالية لكل فئة من أوامر التغيير. ومن شأن انعدام تحليل لأسباب الزيادات في التكاليف أن يحد من قدرة الإدارة على استخلاص الدروس بغرض الاستفادة منها في العمليات المقبلة وبالتالي خفض طلبات أوامر التغيير.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني، فقد بلغ المشروع مرحلة جديدة بالتنويه منذ التقرير السابق للمجلس، إذ أنه تم في نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ تسليم مبنى المؤتمرات المؤقت وشغله. وغادر ما يزيد عن ٥٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة أماكن عملهم، لا سيما في مبنى الأمانة العامة، إلى مكاتب مؤقتة قام بتأجيرها وهيئتها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. بيد أنه لا يزال هناك في وقت مراجعة الحسابات ٤٨٢ موظفا أو منتسبا يعملون في مبنى الأمانة العامة (١٢٧ موظفا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٠).

ومنذ أن صدر تقرير الأمين العام المرحلي السنوي السادس إلى الجمعية العامة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (A/64/477)، تأخر بدء عمل التجديد تسعة أشهر تقريبا بالنسبة لمبنى المؤتمرات ومبنى الأمانة العامة، وتأخر قرابة سنة بالنسبة لمبنى الأمانة العامة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمبنى الأمانة العامة، فقد اختفت هوامش الاحتياط في الجداول الزمنية الأولى ولم تكن جميع الجهات المتعاقدة من الباطن في وقت مراجعة الحسابات قد تم اختيارها بعد.

وكان المجلس قد أوصى في تقريره السابق الإدارة بأن ترصد الاعتمادات لحالات التأخير التي يمكن أن تحدث في تنفيذ الجدول الزمني للمشروع وتواصل النظر في سبل التخفيف من آثار هذه التأخيرات قدر الإمكان. وفيما يتعلق بمبنى الأمانة العامة، فلم ينفذ الجزء الأول من التوصية. وفيما يتعلق ببقية المشروع، نفذ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بعض الجوانب للحد من التأخيرات (التدبير الأمثل لمراحل العمل في الموقع مع مدير التشييد ومعاينة سلسلة الإمداد ومواقع التسليم). ومن المستصوب مواصلة هذه الجهود نظرا لأن المخاطر لا تزال قائمة.

إدارة المشتريات والعقود

أثار المجلس في تقريره السابق مسائل كثيرة تتعلق بإدارة المشتريات والعقود. وبوجه خاص، تنطوي الإجراءات المكيفة المتعلقة بالتعديلات على العقود على نقائص. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس عن القلق إزاء العدد الكبير من التعديلات الموقعة ذات القيمة المالية العالية؛ وقدم توصيات عديدة لتعزيز الرقابة الداخلية على إجراءات الشراء.

واستجابة لهذه التوصيات، أنشأت الإدارة لجنة لاستعراض العقود بعد منحها تعني بالتعديلات المدخلة على عقود المخطط العام لتجديد مباني المقر، ومن المتوقع أن تبدأ العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (A/64/368، الفقرة ٣٥). بيد أنه حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠ لم يتم تعيين جميع أعضاء اللجنة، كما لم يتسن للجنة الشروع في العمل كلية. وكان هذا التأخير مؤسفا للغاية حقا لأنه ضاعف حجم الوثائق التي تأخر النظر فيها، والذي كان كبيرا بالفعل عندما طُرحت فكرة إنشاء اللجنة.

وواصل المجلس استعراض التعديلات على عقود التصاميم. وفي عام ٢٠٠٩ وحده، وقّع المجلس ٨٨ تعديلا، أي ما يمثل قيمة إجمالية قدرها ٢٠,٦ مليون دولار، مقابل ٥١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أو انخفاض قدره ٦٠ في المائة تقريبا. ونظر المجلس في ٣٧ تعديلا من التعديلات الـ ٨٨. ولاحظ أنه لئن كان جزء من التعديلات يتضمن تنفيذ مراحل التصميم الواردة في العقود الأولية، فإن بعض التعديلات التي تمثل مبالغ كبيرة تتعلق بالخدمات لا تربطها صلة مباشرة بالنطاق الأصلي للخدمات المتعلقة بإصلاح مباني مقر الأمم المتحدة.

ويمكن تحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعديلات من حيث الوضوح واكتمال الملفات. وبوجه خاص، فإن الأسباب الدقيقة للطلبات المتعلقة بالتعديلات والفوائد المرجوة من المفاوضات مع البائعين لم تقيّم تقييماً واضحاً.

التوصيات الرئيسية

يوصي المجلس أساساً بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) أن تدرج في تقريرها المرحلي بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تحليلاً مفصلاً للاتجاهات والتكاليف الإجمالية للمشروع وأسبابها (الفقرة ٥١)؛

(ب) أن تعيد تقييم مزايا برنامج هندسة القيمة (الفقرة ٦٢)؛

(ج) أن تخفض إلى الحد الأدنى طلبات أوامر التغيير، لا سيما الطلبات المقدمة من الدوائر التابعة لها (الفقرة ٦٧)؛

(د) أن تحدد نمطاً للسبب الرئيسي للزيادات في تكاليف البناء، لا سيما فيما يتعلق بأوامر التغيير؛ وأن تقيّم باستخدام هذا النمط القيمة المالية لكل فئة من أوامر التغيير (الفقرة ٧٣)؛

(هـ) أن تعيد تقييم مدى ملاءمة نطاق ومستوى الاعتماد المخصص لحالات الطوارئ (الفقرة ٨٤)؛

(و) أن تحدد بسرعة ونهائياً جميع التدابير الرئيسية المتعلقة بتجديد أماكن العمل (الفقرة ١٠٢)؛

(ز) أن تعجل سير عمل لجنة استعراض العقود بعد منحها (الفقرة ١٢٩)؛

(ح) أن تحسن إدارة الملفات المتعلقة بالتعديلات عن طريق الإدراج المنهجي للمعلومات بشأن عملية التفاوض مع البائع، ونتائج ذلك التفاوض، وتحديد نوع العمل وموقعه بدقة وكذلك عن طريق تعزيز شكل مذكرة إحالة الطلبات المتعلقة بالتعديلات حتى يتمكن صانعو القرار من فهم الغرض من الطلبات والجهات المقدّمة لها بوضوح (الفقرة ١٤٧).

وترد بقية توصيات المجلس في الفقرات ٣١ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٧ و ٧٩ و ٩٩

و ١٠٤ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٥ و ١١٨.

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

١ - يتضمن المخطط العام لتحديد مباني المقر الذي وضع عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٥٥، جميع النفقات المتصلة بأعمال التحديد الرئيسية لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد مُوّل المخطط في بادئ الأمر باعتماد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ثم قررت الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من الجزء ثانياً من قرارها ٢٩٢/٥٧ إنشاء حساب خاص للمخطط العام لتحديد مباني المقر. وفي وقت لاحق، رُصدت اعتمادات للحساب الخاص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. ويرد الوضع المالي للمخطط العام كجزء من البيان التاسع "الأصول الرأسمالية للأمم المتحدة وأعمال التشييد الجارية"، من البيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/65/5 (vol. I)). ويتعلق أيضاً كل من الجدول ٩-١ (الجزء الأول) والملاحظة ٩ على البيانات المالية المذكورة بالمخطط العام. ويجري ترحيل أية أرصدة غير منفقة من الاعتمادات المخصصة إلى فترات السنتين المتعاقبة حتى ينجز المشروع.

٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية للمخطط العام لتحديد مباني المقر واستعرض إدارته للبرنامج للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وترد حسابات المخطط العام في البيانات المالية للأمم المتحدة، وهي بيانات يعرب المجلس بشأنها عن رأيه في التقرير ذي الصلة (انظر A/65/5 (vol. I)). وقد أُجريت عملية مراجعة الحسابات وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الذي طلبت فيه إلى المجلس أن يبدأ في تنظيم أنشطة الإشراف على إعداد وتنفيذ المخطط العام وتقديم تقرير سنوي إليها في هذا الشأن. وأجرى المجلس دراسته طبقاً للمادة السابعة من النظام المالي للأمم المتحدة ومرفقه، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٣ - واستندت المراجعة إلى الأهداف العامة التالية، التي ذكرها المجلس في الفقرة ٢ من تقريره الأول عن المخطط العام (A/58/321):

(أ) دراسة البيانات المالية للمخطط العام، بما في ذلك إعداد تقييم لنظم المحاسبة والدفع والإبلاغ المتعلقة بالمشروع؛

(ب) التحقق من الامتثال لأنظمة وقواعد الشراء والتعاقد المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ج) تحديد مدى التقيد بشروط العقود، مثل المنحزات المستهدفة والمدة الزمنية والأحكام الهامة؛

- (د) استعراض الضوابط، بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات، والعمليات المنشأة لإدارة المشروع إدارة سليمة.
- ٤ - ونظر المجلس في الحالة العامة للتقدم الذي أحرزه المخطط العام منذ تقديم تقريره السابق (A/65/5 (vol. D)) وفي الطريقة التي اتبعت لتحديد المخاطر المواقبة للمشروع وإدارتها.
- ٥ - ويتولى المجلس التنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التخطيط لعملية مراجعة الحسابات تفادياً للازدواجية في الجهود وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على عمله.
- ٦ - ويعالج هذا التقرير مسائل يرى المجلس أن من الضروري عرضها على الجمعية العامة، بما فيها الطلبات المحددة المقدمة من الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبوجه خاص وعملاً بالفقرة ٢٢ من الجزء أولاً من قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٤ طلبت اللجنة إلى المجلس أن يدرج في تقريره المقبل عن المخطط العام لتحديد مباني المقر معلومات عن العوامل التي تحد من تنويع بلدان البائعين وعن التقدم المحرز في زيادة فرص البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المشتريات المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر. وأجرى المجلس استعراضاً لهذه المسائل ترد نتائجه في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير.
- ٧ - ونوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع الإدارة، التي أدرجت آراؤها في التقرير على النحو المناسب.
- ٨ - ولا تتناول التوصيات الواردة في هذا التقرير الخطوات التي قد تود الإدارة النظر في اتخاذها في شأن موظفين لم يمثلوا النظام المالي والقواعد المالية والتعليمات الإدارية والتوجيهات الأخرى ذات الصلة.

باء - النتائج والتوصيات

١ - متابعة التوصيات السابقة

- ٩ - من التوصيات الـ ١٧ المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، (A/64/5 (vol. V)) تم تنفيذ تسع توصيات (٥٣ في المائة) تنفيذاً كاملاً، ويجري تنفيذ سبع توصيات (٤١ في المائة) ولم تنفذ توصية واحدة (٦ في المائة). ويدل ذلك على تدهور طفيف في معدل تنفيذ توصيات المجلس يُعزى أساساً إلى التأخير في إنشاء لجنة استعراض العقود بعد منحها التي أنشئت استجابة لتوصيات كثيرة قدمها المجلس فيما يتعلق بإدارة المشتريات.

١٠ - ويؤكد المجلس تكرار التوصيات الثماني الواردة في تقريره السابق ولكنها لم تنفذ بعد (انظر A/64/5 (vol. V)، الفقرات ٥٥ و ٦١ و ٧٨ و ٩٠ و ٩٢ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٢١).

٢ - استعراض مالي عام

١١ - وفقا للبيان التاسع من البيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر A/65/5 (vol. I)، بلغ النقص في الإيرادات المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر ٧٩ مليون دولار، مقابل زيادة في الإيرادات عن النفقات قدرها ٣٧٩ مليون دولار بالنسبة لفترة السنتين السابقة. ويُعزى هذا النقص إلى الزيادة في النفقات التي بلغت عشرة أضعافها، إذ ارتفعت من ٨٢,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتصل إلى ٨١٣,٤ مليون دولار وهو ما يدل على أن المخطط العام قطع أشواطاً أخرى في مرحلة تنفيذه، فضلا عن الفارق الزمني بين إقرار إيرادات المشروع وإقرار نفقاته. وقد تم إقرار الجانب الأكبر من الإيرادات قبل الجانب الأكبر من النفقات، ونشأ ذلك أساساً عن: (أ) مخطط التقييم الذي اعتمده الجمعية العامة والذي يتيح إجراء تقييم مرة واحدة على امتداد فترة المشروع، و (ب) التأخير في تنفيذ المشروع. وبناء على ذلك، فإن نقص الإيرادات لا يعني أن المشروع في خطر مالي.

١٢ - وبلغت قيمة الاحتياطات وأرصدة الصناديق ١,١ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقابل ٥٣٢,٥ مليون دولار في نهاية فترة السنتين السابقة، أو بزيادة قدرها ١٠٤ في المائة. ويُعزى ذلك أساساً إلى تحويل مبلغ ٧٠٢ مليون دولار يمثل التكاليف المرشحة المتكبدة خلال فترة السنتين إلى البناء الجاري.

١٣ - وبلغ مجموع الأصول ١,٨ مليار دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقابل ٧٣٠,٨ مليون دولار في نهاية فترة السنتين السابقة، أي بزيادة قدرها ١٤٨ في المائة تُعزى إلى زيادة في الرصيد النقدي من ٣٦٥,٣ مليون دولار إلى ٩٢٣,٩ مليون دولار، أو بنسبة ١٥٣ في المائة، وفي الأموال المخصصة لأعمال البناء الجارية التي ازدادت من ١١٣,٩ مليون دولار إلى ٧٦٣,١ مليون دولار، أو بنسبة ٥٧٠ في المائة. وازداد إجمالي الخصوم من ١٩٨,٢ مليون دولار إلى ٧٢٥,٧ مليون دولار، أو بنسبة ٢٦٦ في المائة نشأت أساساً عن ارتفاع قيمة الالتزامات غير المصفاة.

٣ - بيان الإيرادات والنفقات

(أ) النفقات

١٤ - بلغت النفقات لعام ٢٠٠٩ ما مقداره ٥٨٣,٨ مليون دولار مقابل ٢٢٩,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أو زيادة قدرها ١٥٤ في المائة. وكما يتبين من الجدول ٩-١ المتعلق بالبيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/65/5 (vol. I) وكذلك في الجدول ١، بلغت النفقات التراكمية منذ بداية المخطط العام لتجديد مبانى المقر ٩٢٨,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقابل ٣٤٥,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أي زيادة قدرها ١٦٩ في المائة.

١٥ - وبلغت النفقات التراكمية، كنسبة مئوية من المجموع التراكمي للأُنصبة المقررة لميزانية المخطط العام لتجديد مبانى المقر الذي بلغ ١,٢ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر ST/ADM/SER.B/796) المرفق السادس والأربعين، ٧٨ في المائة مقابل ٤٠,٤ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الجدول ١

نفقات المخطط العام لتجديد مبانى المقر

البند	النفقات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)					الحصة من المجموع (النسبة المئوية)				
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع	
المرتبات و نفقات الموظفين الأخرى	٨ ٤١٤	٣ ٢٣٦	٣ ٩٩٩	٥ ٠٠٥	٢٠ ٦٥٤	١٢,٢	٧,٠	١,٧	٠,٩	
السفر	٧٤	٢٥	٣٠	٣٥	١٦٤	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
الخدمات التعاقدية	٥٨ ٤٢٥	٣٠ ٢٧٩	١٠٥ ٠٦٩	٢١ ١٤٥	٢١٤ ٩١٨	٨٤,٦	٦٥,٣	٤٥,٨	٣,٦	
مصروفات التشغيل	١ ٨٦٥	٩ ٩١٢	٢٠ ١٨٩	٣٥ ٦٢٦	٦٧ ٥٩٢	٢,٧	٢١,٤	٨,٨	٦,١	
المقتنيات	٢٨٤	٢ ٩٤٢	١٠٠ ٣٢٤	٥٢٢ ٠٣٠	٦٢٥ ٥٨٠	٠,٤	٦,٣	٤٣,٧	٨٩,٤	
المجموع الفرعي	٦٩ ٠٦٢	٤٦ ٣٩٤	٢٢٩ ٦١١	٢٢٩ ٦١١	٩٢٨ ٩٠٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
إلغاء التزامات الفترات السابقة	١٠ ٥٣١	١٠	١ ٤٣٨	٢ ٠٥٥	٥ ٠٣٤	-	-	-	-	
المجموع	٦٧ ٥٣١	٤٦ ٣٨٤	٢٢٨ ١٧٣	٢٢٨ ١٧٣	٩٢٣ ٨٧٤	-	-	-	-	

المصدر: البيانات المالية للأمم المتحدة (A/65/5 (vol. I))؛ أجرى العمليات الحسابية مجلس مراجعي الحسابات.

١٦ - تعلقت أساساً الزيادة في النفقات بالمقتنيات التي ازدادت بنسبة ٤٢٠ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بسبب الاستثمار في البناء والتحسينات. وشملت المبالغ المنفقة في عام ٢٠٠٩ على تجديد الجدار الساتر (١٢٨,٣ مليون دولار)، وأعمال تجديد الحيز المؤقت للمكاتب (١٣٢,٥ مليون دولار)، وأعمال إضافية تتعلق بمبنى المؤتمرات المؤقت (٥٦,٣ مليون دولار).

١٧ - وتعلقت في الأساس نفقات التشغيل، التي ظلت حصتها من مجموع النفقات مستقرة منذ عام ٢٠٠٨، باستئجار الحيز المؤقت للمكاتب (٢٨,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٩).

١٨ - وسجلت تكلفة الخدمات التعاقدية انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ نتيجة انخفاض عدد دراسات التصميم الجارية. وتعلقت التكاليف الرئيسية الملتزم بها في عام ٢٠٠٩ بالمسائل الأمنية والدراسات ذات الصلة بمبني الأمانة العامة والجمعية العامة.

الالتزامات غير المصفاة

١٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الالتزامات غير المصفاة للفترة الحالية ٤٢٠,٧ مليون دولار. وتعلقت هذه الالتزامات بصورة رئيسية بالمقتنيات، وذلك لأن معظم العقود الموقعة تتعلق بخطة بناء متعددة السنوات. وقد بلغت نسبة الالتزامات غير المصفاة إلى النفقات ٥٢ في المائة بالمقارنة مقابل ٥٨ في المائة في نهاية فترة السنتين السابقة. ودرج المخطط العام بتحديد مباني المقر على هذه المعدلات المرتفعة، التي غالباً ما وقعت بموجبها عقود باهظة القيمة، ولكن المدفوعات تكون موزعة على مدى سنوات عديدة.

التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر

٢٠ - يقابل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر اقتناء سلع أو خدمات لا تعزى مباشرة لعمليات تجديد المقر حتى وإن كانت ضرورية لأعمال المخطط. فهي تكاليف تغطيها إدارات الأمانة العامة ومكاتبها بموافقة شعبة تخطيط البرامج والميزانية التي تتأكد من أن لا صلة لها بالنفقات الحالية.

٢١ - وتفيد التكاليف المرتبطة بالمخطط العام على حساب خاص منفصل عن صندوق المخطط العام. ويكشف عن عمليات هذا الحساب في عمود مخصص من البيان التاسع من بيانات الأمم المتحدة المالية. وبلغت قيمة هذه التكاليف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قدره ١٨,٥ مليون دولار، وهو مبلغ يتألف من ٣,٤ مليون دولار للتكاليف المرسمة و ١٥,١ مليون دولار للتكاليف غير المرسمة. وتعلقت هذه التكاليف بصورة رئيسية

بالتوظيف (٨ ملايين دولار)، وبالمقتنيات (٦,٦ ملايين دولار) والتكاليف التشغيلية (١,٢ مليون دولار) والخدمات التعاقدية (٩,١ مليون دولار).

٢٢ - وخصصت تكلفة مفروشات ولوازم بعض مكاتب العمل المؤقتة، وكذلك إيجار هذا الحيز، لحسابات التكاليف المرتبطة بالمخطط. وتعلقت هذه التكاليف بأماكن عمل موظفين مؤقتين تم استقدامهم طوال فترة المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتعتبر مرتباتهم أيضاً تكاليف مرتبطة بالمخطط.

٢٣ - وفي التقرير السادس المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7/Add.5)، قُدرت التكاليف المرتبطة بالمشروع والتي كان يُتوقع الالتزام بها بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٢٦,٩ مليون دولار. وكما يتبين من الجدول ٢، كان هذا التقدير مبالغاً فيه، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية. وكما هو متوقع في التقرير، لم يتسن الدخول في التزامات بشأن معظم الأموال المخصصة لإدارة شؤون الإعلام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكانت هذه الأموال لا تزال غير ملتزم بها حتى وقت إجراء مراجعة الحسابات. وكان استخدام مكتب خدمات الدعم المركزية الناقص للمخصصات يرجع أساساً إلى التأخيرات في عمليات الانتقال إلى الأماكن البدلية وتأثيرها، وليس إلى انخفاض التكاليف المرتبطة بالمشروع نتيجة اتخاذ تدابير للحد من التكاليف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قدر مكتب خدمات الدعم المركزية الوفورات التي ستتحقق من الميزانية المؤقتة بمبلغ لا يتجاوز ١,٨ مليون دولار. وحتى وقت إجراء المراجعة، لم يتبين أن هناك وفورات إضافية يمكن توقعها.

الجدول ٢

حالة النفقات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ^(أ)	النفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ^(ب)	الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
(أ)	(ب)	(ج) = (أ) - (ب)	
٩٩٥,٣	٩٨٠,٩	١٤,٤	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
٣ ٨٢٣,١	٥٢٧,٧	٣ ٢٩٥,٤	إدارة شؤون الإعلام
١١ ٧٢٠,١	٥ ١٨٢,٧	٦ ٥٣٧,٤	مكتب خدمات الدعم المركزية

أعمال التشييد والتعديل والتحسين	٤ ٥٢١,٦	٣ ٨٨٣,٥	٦٣٨,١
وأعمال الصيانة الكبرى			
إدارة شؤون السلامة والأمن	٧ ٥٧٦,٣	٧ ٣٣٢,٥	٢٤٣,٨
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١ ٦٣٦,٠	٦٢٤,٣	١ ٠١١,٧
المجموع	٣٠ ٢٧٢,٤	١٨ ٥٣١,٦	١١ ٧٤٠,٨

(أ) قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣.

(ب) وفقا للبيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر A/65/5 (Vol. I)).

(ب) الإيرادات

٢٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع الإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قدره ٧٣٤,٤ مليون دولار، مقابل ٤٧٩,٩ مليون دولار لفترة السنتين السابقة، أي بزيادة نسبتها ٥٣ في المائة. وتألقت هذه الإيرادات من مبلغ ٦٨١,٩ مليون دولار من الاشتراكات المقررة (٩٣ في المائة من المجموع) و ٥٢,٥ مليون دولار من إيرادات الفوائد (٧ في المائة من المجموع)، مقابل ٤٦١,٥ مليون دولار و ١٨,٣ مليون دولار على التوالي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٥ - ووفقا للمرفق السادس والأربعين للتقرير المتعلق بحالة الاشتراكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (ST/ADM/SER.B/796)، بلغ المجموع التراكمي للاشتراكات التي دفعتها الدول الأعضاء منذ بدء المخطط العام (باستثناء الاشتراكات المحصلة مقدما) ١,١٦٥ بليون دولار، أي ٩٨,٢ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة المتراكمة المستحقة بحلول ذلك التاريخ (١,١٨٧ بليون دولار). وكشف هذا المعدل المرتفع تسارعا في سداد الاشتراكات. وكانت نسبة ٦ في المائة فقط من الاشتراكات المستحقة عن عام ٢٠٠٩ غير مسددة بحلول نهاية ذلك العام. وبلغت هذه النسبة ٢٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالاشتراكات المستحقة عن ذلك العام (ST/ADM/SER.B/761)، المرفق الخامس والأربعون).

٢٦ - وعلاوة على ذلك، بلغت الاشتراكات المحصلة مقدما من الدول الأعضاء بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ ما قدره ١٢٠,٥ مليون دولار، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٣٥ في المائة مقارنة بالمبلغ المحصل مقدما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٧ - وبلغ المجموع التراكمي للاشتراكات المسددة فعلا من جانب الدول الأعضاء لصندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك

الاشتراكات المحصلة مقدما، ١,٢٨٦ مليون دولار مقابل نفقات تراكمية قدرها ٩٢٣,٩ مليون دولار. ويرر هذا الفارق، إلى جانب المبلغ الكبير لإيرادات الفوائد والالتزامات غير المصفاة، ارتفاع الرصيد النقدي الذي بلغ ٩٢٣,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

إدارة التبرعات

٢٨ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٧٠ أن التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر ينبغي قبولها دون تمييز ولا شروط، ودون المساس بنطاق المشروع ومواصفاته وتصميمه. وعلى هذا الأساس، وجه مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر رسالة إلى الدول الأعضاء في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تحدد الشروط التي تنطبق على التبرعات. ودُعيت الدول الأعضاء لأن تقدم، إذا رغبت في ذلك، مساهمة مالية لكي تُدرج أسماؤها ضمن قائمة الجهات الراعية للمباني الجديدة. وستقبل لهذا الغرض مساهمات تتراوح بين مليون دولار و ٥ ملايين دولار، حسب ما إذا كانت الرعاية تخص قاعات صغيرة أو أماكن واسعة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقبل المساهمات النقدية غير المتعلقة برعاية قاعة من القاعات، مهما كان مبلغها.

٢٩ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لم تكن أي دولة من الدول الأعضاء قد تعهدت بتقديم تبرع، وإن كانت بعض الدول الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في تقديم تبرعات دون أن تضيي طابعا رسميا على عروضها.

٣٠ - وكانت إحدى عشرة دولة عضو قد أعلنت رعايتها لثلاثة عشر حيزا (من قبيل غرف اجتماعات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية). ولم يدرج مكتب المخطط العام هذه الأماكن ضمن الفرص الجديدة المتاحة لتقديم الرعاية. بيد أنه لم يُحدّد ما إذا كانت هذه الدول الأعضاء الإحدى عشرة ستعتبر ضمن الجهات الراعية للأماكن الجديدة ولو لم تقدم تبرعا جديدا. فكل ما تنص عليه سياسة التبرعات هو أن الدول الأعضاء التي كانت قد قدمت بالفعل تبرعا فيما يتعلق بحيز معين في الماضي تحتفظ، كمبدأ عام، بالأولوية فيما يتعلق بهذا الحيز.

٣١ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بصقل سياستها المتعلقة بالتبرعات بغية توضيح حالة عمليات الرعاية السابقة.

٤ - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق

(أ) الأصول

٣٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع الأصول ١,٨ بليون دولار. ويأخذ هذا الرقم في الحسبان عملية إعادة تصنيف أنجزت، بتوصية من المجلس، بغرض التمييز بين التكاليف المرسمة والتكاليف التشغيلية. وتمثلت الطريقة المستخدمة لإجراء إعادة التصنيف هذه في تصنيف التكاليف وفقا لما يلي :

(أ) تاريخ الدخول في الالتزام. اعتُبرت التكاليف الملتزم بها قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهو تاريخ إطلاق الاستراتيجية الرابعة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٠، بأنها تكاليف تشغيلية؛

و (ب) طبيعة التكاليف، التي جرى تحليلها ضمن إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، التي تنص على أن التكاليف المتكبدة أثناء عمليات التشييد أو عمليات الاقتناء الكبرى الطويلة الأجل التي تستمر على مدى أكثر من فترة مالية واحدة ينبغي تجميعها والإفصاح عنها في حساب مستقل، ولكن أيضا تحسبا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا ينبغي رسملة الممتلكات غير المستهلكة وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وإنما وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأنها تتعلق عموما بمعدات وتجهيزات تنتج فوائد للأمم المتحدة لمدة تفوق سنة واحدة. ووفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، اعتُبرت الإدارة الممتلكات غير المستهلكة التي اقتناها المخطط العام تكاليف تشغيلية، لكنه صنف هذه المقتنيات في فئة منفصلة لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتبعاً لذلك، اعتُبرت الإدارة أن التكاليف التشغيلية تشمل تكاليف الموظفين (التي كانت تكاليف إدارية)، وتكاليف الانتقال، والإيجار والممتلكات غير المستهلكة. وشملت التكاليف المرسمة الخدمات المهنية وأتعاب المهندسين المعماريين ومدير التشييد والخبراء الاستشاريين، وأنواع الرسوم الأخرى؛

و (ج) طول الفترة المقررة لاستخدام الممتلكات المقتناة، إذ لا يمكن رسملة التكلفة إذا كانت هذه الفترة أقل من سنة واحدة.

٣٣ - بيد أنه على سبيل الاستثناء من أول هذه المعايير، اعتُبرت بعض التكاليف الملتزم بها قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بمبلغ ١٥,٦ مليون دولار، تكاليف مرسمة. وكانت هذه التكاليف تتعلق بخدمات تعاقدية التزم بها في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لكنها سُددت بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٣٤ - ونتيجة لعملية إعادة التصنيف هذه، ومن أصل ٩٢٣,٩ مليون دولار من إجمالي النفقات التراكمية (بما في ذلك إلغاء التزامات الفترة السابقة) منذ بداية المشروع وحتى عام ٢٠٠٩، قُيد مبلغ ١٦٠,٨ مليون دولار، أي ١٧ في المائة، باعتباره تكاليف تشغيلية (منه مبلغ ١٠٨ ملايين دولار يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، في حين قُيد مبلغ ٧٦٣,١ مليون دولار، أي ٨٣ في المائة، باعتباره تكاليف مرسمة.

٣٥ - وتطبيق إعادة التصنيف هذه بأثر رجعي، بمعنى تطبيق عمليات إعادة التصنيف على الحسابات المتعلقة بفترة السنتين السابقة يعني أن إجمالي الأصول قد زاد بنسبة ١٦٧ في المائة مقارنة بما كان عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد فُسر هذا النمو بإدراج أعمال التشييد الجارية (التي زادت بنسبة ٥٧٠ في المائة، من ١١٣,٩ مليون دولار إلى ٧٦٣,١ مليون دولار)، وبالزيادة في الرصيد النقدي (بنسبة بلغت ١٥٣ في المائة، من ٣٦٥,٣ مليون دولار إلى ٩٢٣,٩ مليون دولار). وفي التاريخ نفسه، انخفضت الاشتراكات المستحقة القبض من الدول الأعضاء بنسبة ٨٣ في المائة، من ١٢٧,٥ مليون دولار إلى ٢١,٧ مليون دولار.

(ب) الخصوم

٣٦ - بلغ مجموع الخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما قدره ٧٢٥,٧ مليون دولار مقابل ١٩٨,٣ مليون دولار في نهاية فترة السنتين السابقة، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٦٦ في المائة. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى النمو في الالتزامات غير المصفاة للفترة الحالية (من ٤٨,٤ مليون دولار إلى ٤٢٠,٧ مليون دولار). وكان للزيادة في مبلغ الاشتراكات أو المدفوعات المحصلة مقدماً (من ٧,٢ ملايين دولار إلى ١٢٠,٥ مليون دولار) دور أيضاً في هذه الزيادة.

٣٧ - وكان تقدير الالتزامات غير المصفاة للفتريات المقبلة بمبلغ ٩٨,٩ مليون دولار، وفقاً للبيان التاسع، تقديراً بخساً بالنظر إلى الالتزامات الفعلية المقدمة للمخطط العام، والتي تتعلق أساساً بإيجار الحيز المؤقت للمكاتب حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقُيد مبلغ ٩٨,٢ مليون دولار باعتباره من الالتزامات غير المصفاة للفتريات المقبلة فيما يتعلق بالإيجار، على الرغم من أن مبلغ الإيجار الذي سيُدفع من صندوق المخطط العام يقدر وفقاً للحساب الذي أجراه مكتب المخطط العام وشعبة المشتريات بمبلغ ١٠٦,٩ مليون دولار استناداً إلى عقود الإيجار الموقعة.

٣٨ - وأقرت الإدارة بأن هناك خطأ في حساب هذه الالتزامات غير المصفاة للفترات المقبلة، وإن لم تتمكن من تقديم الرقم الدقيق.

٣٩ - ويعزى هذا الخطأ في التزامات الفترات المقبلة أساساً إلى أن إيجار الحيز المؤقت للمكاتب لم يُدفع كله من صندوق المخطط العام. وحيثما لم تكن عمليات انتقال الموظفين مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمخطط العام، دُفع الإيجار ذي الصلة من الميزانية العادية، تحت مسؤولية دائرة إدارة المرافق التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية. ومن مجموع عمليات الانتقال المنجزة أو المقبلة، وعددها ٤٩٩ ٥ عملية، حُملت تكاليف ٣ ٣٩٦ ٣ عملية فقط على صندوق المخطط العام. ويتعلق الأمر بعمليات الانتقال التي كانت مقررة وقت بدء تنفيذ المشروع.

٤٠ - أما عمليات الانتقال الأخرى الخاضعة لدائرة إدارة المرافق، وعددها ٢ ١٠٣ عملية، فقد كانت كما يلي:

- (أ) عمليات الانتقال الرامية إلى تجميع إدارات كانت مشتتة في السابق، بغرض ضمها مادياً في أماكن متجاورة؛
- (ب) إدراج الاستشاريين والجهات المنتسبة الأخرى التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإحصاء؛
- (ج) استقدام موظفين جدد؛
- (د) الآثار التعااقبية.

٤١ - وقد كان التمييز بين عمليات الانتقال التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمخطط العام وتلك التي لا ترتبط به غاية في التعقيد على المستوى العملي؛ وكذلك الشأن بالنسبة للترتيبات المالية الناجمة عنها. إذ يمكن أن يستوعب أحد مباني الحيز المؤقت كلا من الموظفين الذين حُملت عمليات انتقالهم على حسابات المخطط العام، والموظفين الذين حُملت عمليات انتقالهم على حسابات أخرى. وقد تعذر في بعض الأحيان فرز المرافق المشتركة بين مكتب المخطط العام ودائرة إدارة المرافق. وفيما يتعلق بمبنى الاتحاد الائتماني الفيدرالي للأمم المتحدة على سبيل المثال، وعلى الرغم من قيام مكتب المخطط العام بتوقيع عقد لإيجار أربعة طوابق، حُمّل إيجار طابقين حصرياً على حسابات المخطط العام، في حين اشترك المخطط العام ودائرة إدارة المرافق وجهة أخرى في تحمل تكلفة إيجار الطابق الثالث، ودُفع إيجار الطابق الآخر من ميزانية دائرة إدارة المرافق. وقد تم تبسيط هذا الترتيب إلى حد ما اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٢ - ونتيجة لذلك، كان تحديد وتقييم التزامات الفترات المقبلة، التي تخص كل من شعبة المشتريات ومكتب المخطط العام وشعبة الحسابات، عملية معقدة، مما يفسر جزئياً الخطأ المشار إليه أعلاه.

٤٣ - ويوصي المجلس بأن تستعرض الأمانة العامة كل من قائمة وقيمة الالتزامات غير المصفاة للفترات المقبلة المتعلقة بالإيجار المرتبط بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٤ - ويوصي المجلس أيضاً بأن تجري الأمانة العامة استعراضاً شاملاً لتقسيم الإيجار بين صندوق المخطط العام وصناديق أخرى.

٥ - إدارة المشروع

(أ) التكاليف التقديرية

التحليل العام

٤٥ - قدم الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي السابع إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/64/346)، تكلفة تقديرية إجمالية للمشروع والزيادة في هذه التكاليف مقارنة بالسنة السابقة. ووافى أيضاً مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر المجلس، بناء على طلبه، بأحدث صيغة للميزانية متاحة في تاريخ مراجعة الحسابات.

الجدول ٣

التكاليف التقديرية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر مقارنة بالميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستراتيجية الرابعة المعجلة المعتمدة						بند المصروفات
التقديرات المقدمة			التقديرات المقدمة			
الاستراتيجية الرابعة المتضمنة لخيار إدماج التكاليف في تكاليف	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة (ب) (تشرين والستين ^(ج))	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة أحدث التقديرات الفرق من	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة المتاحة في تاريخ أيلول/سبتمبر	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/سبتمبر)	
التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	التجديد ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(د) (أيلول/أكتوبر)	
(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	(أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	
٩٣٥ ٣٠٠	٩٦٤ ٦٢٥	١٠٣٢ ٩٠٠	١٠٥٧ ٤٠٢	١٠٤٥ ٦٠٥	٨٠٤	التشييد
٢٣١ ٠٠٠	٢٣٤ ٥٠٨	٢٨٠ ٣٤٠	٣٠٢ ٣٦٥	٣١١ ٧٧٢	٣٢٠٩	أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة
١٢٩ ١٠٠	٢٥٤ ٥٣٤	٢٧٣ ٤٤١	٢٧٣ ٦٢٢	٢٨٨ ٢٣٧	١٣٠٢	المكان المؤقت للمكاتب
١٩ ٣٠٠	١٦ ٦٣٦	٢ ٧١٤	٢ ٧١٤	٢ ٧١٤	٨٣٠٧-	المكان المؤقت للمكتبة
٦٦ ١٠٠	١١٨ ٦٨٨	١٤٩ ٥٤٠	١٥٠ ٥٤٥	١٥٩ ٩٦٨	٣٤٠٨	المكان المؤقت لمبنى المؤتمرات

الاستراتيجية الرابعة المعجلة المعتمدة

بند المصروفات	٢٠٠٧	سبتمبر ٢٠٠٧	(أيلول/ الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)	(٢٠٠٩)	(٢٠١٠)	(بالنسبة المئوية)
الاستراتيجية الرابعة المتضمنة لخيار إدماج التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة إلى الجمعية العامة أحدث التقديرات الفارق من التكاليف في تكاليف إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة في دورتها الرابعة المتاحة في تاريخ أيلول/سبتمبر التحديدي ^(د) في دورتها الثانية والستين ^(ب) (تشرين والستين ^(ج)) مراجعة الحسابات ٢٠٠٧ إلى كانون (أيلول/سبتمبر والستين ^(د) (أيلول/ الأول/ أكتوبر (أيلول/سبتمبر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ <td>١٩٩٩٠٠</td> <td>١٩٩٨٥٩</td> <td>٢٣٥٢٣٦</td> <td>١٨١٤٢٣</td> <td>١٣٧٣٠٣</td> <td>٣١,٣-</td>	١٩٩٩٠٠	١٩٩٨٥٩	٢٣٥٢٣٦	١٨١٤٢٣	١٣٧٣٠٣	٣١,٣-
الطوارئ	١٩٩٩٠٠	١٩٩٨٥٩	٢٣٥٢٣٦	١٨١٤٢٣	١٣٧٣٠٣	٣١,٣-
تصاعد الأسعار في المستقبل	٢٩٦٠٠٠	٢٧٧٩٦٠			٢٦٢٨٤	٩٠,٥-
المجموع	١٨٧٦٧٠٠	٢٠٦٦٨١٠	١٩٧٤١٧١	١٩٦٨٠٧١	١٩٧١٨٨٤	٥,١
الميزانية المعتمدة	١٨٧٦٧٠٠	١٨٧٦٧٠٠	١٨٧٦٧٠٠	١٨٧٦٧٠٠	١٨٧٦٧٠٠	-
الفارق مقارنة بالميزانية المعتمدة	-	١٩٠١١٠	٩٧٤٧١	٩١٣٧١	٩٥١٨٤	-

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) كما هو مبين في الوثيقة A/62/364 و Corr.1.

(ب) كما هو مبين في الوثيقة A/63/477.

(ج) كما هو مبين في الوثيقة A/64/346.

٤٦ - وترد في الجدول ٣ التكاليف التقديرية للمشروع منذ التقديرات النهائية للاستراتيجية القديمة (المعروفة بالاستراتيجية الرابعة) حتى أحدث التقديرات للاستراتيجية الحالية التي مد بها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر المجلس. والقيم لا يمكن مقارنتها بشكل كامل لأن العمود الأول يتعلق باستراتيجية تخلت عنها الجمعية العامة، بينما تتعلق الأعمدة الثلاثة التالية بالاستراتيجية الحالية، وفقا لما قرره الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٢. ودون أن يضع المجلس بأي شكل من الأشكال هذا القرار موضع التساؤل، فقد رجع مع ذلك في بعض الحالات إلى أرقام الاستراتيجية القديمة، لأنها تمثل التقديرات الوحيدة التي توافق الميزانية المعتمدة.

٤٧ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ظلت التكاليف التقديرية للمشروع مستقرة، إذ بقي مستواها أعلى من الميزانية المعتمدة بحوالي ١٠٠ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٥,١ في المائة. وأسفرت آخر التقديرات التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن تأكيد، بل زيادة، حجم الوفورات التي تحققت فيما يتعلق بالمكان المؤقت للمكتبة، والطوارئ، وتصاعد الأسعار في المستقبل. غير أنه وفقا للتقديرات نفسها، تجاوزت تكاليف التشييد بنسبة ٨ في المائة التكاليف التقديرية الأصلية المقدمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

وبالمثل، زادت أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة بنسبة ٣٣ في المائة، وزادت تكاليف الأماكن المؤقتة الأخرى بنسبة ١٣ في المائة فيما يتعلق بالمكاتب و ٣٥ في المائة فيما يتعلق بمبنى المؤتمرات. وعزيت هذه الزيادات جزئياً إلى تغيير الاستراتيجية نفسها، نظراً إلى أن الاستراتيجية الجديدة تتوخى إنجاز أعمال التشييد في مرحلة واحدة، مما يعني استئجار أماكن مؤقتة إضافية لنقل جميع الموظفين.

٤٨ - غير أن كل بنود المصروفات هذه، باستثناء تكاليف التشييد التي انخفضت انخفاضاً ضئيلاً، زادت ليس فقط مقارنة بالتقديرات الأصلية للاستراتيجية الحالية، بل أيضاً مقارنة بأحدث التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة (A/64/346).

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، وكما يظهر في الجدول ٤، ما فتئت حصة تكاليف التشييد من مجموع تكاليف المشروع، باستثناء الطوارئ وتصاعد الأسعار في المستقبل، تنخفض باستمرار، علماً أن هذه الحصة تدل على جهود الاستثمار المبدولة من قبل المنظمة. ورغم أن هذا الانخفاض سجل في معظمه بعد تغيير الاستراتيجية مباشرة، فقد تواصل الاتجاه التنازلي حتى بعد اعتماد الاستراتيجية الجديدة.

الجدول ٤

حصة بنود المصروفات من التكاليف التقديرية الإجمالية، باستثناء بندي الطوارئ وتصاعد الأسعار في المستقبل (بالنسبة المئوية)

الاستراتيجية الرابعة المعجلة المعتمدة					
بند المصروفات	سبتمبر ٢٠٠٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)			
التشييد	٦٧,٧	٦٠,٧	٥٩,٤	٥٩,٢	٥٧,٨
أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة	١٦,٧	١٤,٨	١٦,١	١٦,٩	١٧,٢
أماكن الإيواء المؤقتة	١٥,٥	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٤,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) كما هو مبين في الوثيقة A/62/364 و Corr.1.

(ب) كما هو مبين في الوثيقة A/63/477.

(ج) كما هو مبين في الوثيقة A/64/346.

٥٠ - ولم تقدم الإدارة في تقاريرها المرحلية السنوية عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تحليلاً مفصلاً لاتجاهات التكاليف الإجمالية ولأسبابها، مما جعل تقييم نوعية إدارة المشروع أمراً أكثر صعوبة.

٥١ - ويوصي المجلس بأن تدرج الإدارة في تقريرها المرحلي عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تحليلاً مفصلاً عن اتجاهات التكاليف الإجمالية للمشروع ولأسبابها.

٥٢ - وتمثل جزء من مراجعة الحسابات التي قام بها المجلس في تقديم الخطوط العريضة للتحليل الموصى به أعلاه والنتائج على النحو المبين في الفقرات التالية.

تكاليف التشييد

٥٣ - من أجل مقارنة تكاليف التشييد عن كل سنة، رأى المجلس أنه من الضروري مراعاة التصاعد العام للأسعار واعتماد القيمة الثابتة للدولار بدلاً من القيمة الراهنة للدولار. وتكشف البيانات المعبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار بوضوح أكبر أثر القرارات التي اتخذها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بفعل تحييد أثر البيئة الاقتصادية. غير أن المكتب لم يتمكن من مد المجلس بالتكاليف التقديرية الإجمالية بالقيمة الثابتة للدولار. فقام المجلس بإعداد هذا العرض بنفسه بناء على تقييم تصاعد أسعار التشييد الذي أتاحه مكتب المخطط العام ويرد موجزاً في الجدول ٥. والمعدلات التي استخدمها المجلس هي نفس المعدلات التي استخدمها مكتب المخطط العام؛ ويقدم مؤشر تيرنر للتشييد، وهو مرجع للتغيرات في تكاليف التشييد في سوق الولايات المتحدة، على سبيل المقارنة لا غير.

الجدول ٥

المعدل السنوي لتصاعد أسعار التشييد، ٢٠٠٦-٢٠١٠

(بالنسبة المئوية)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٢,٥	(١٠,٠)	٧,٥	٧,٥	٩,٠
-	(٨,٤)	٦,٣	٧,٧	١٠,٦

٥٤ - وترد تكاليف التشييد المخفضة في الجدول ٦. وقد وافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على هذا العرض الذي قدمه المجلس.

تكاليف التشييد في إطار الاستراتيجية المعجلة بقيمة الدولار الراهنة مقارنة بقيمة الدولار الثابتة في عام ٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين ^(١) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين ^(٢) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين ^(٣) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)	أحدث التقديرات المتاحة في تاريخ مراجعة الحسابات (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)
٩٦٤ ٦٢٥	١ ٠٣٢ ٩٠٠	١ ٠٥٧ ٠٤٢	١ ٠٤٥ ٦٠٥
الدولار بالقيمة الراهنة			
٩٦٤ ٦٢٥	٩٦١ ٠٤٦	١ ٠٦٨ ٨١٦	١ ٠٤٣ ٢٤٧
الدولار بالقيمة الثابتة في عام ٢٠٠٧			

المصدر: مكتب المخطط العام لتحديد مبادئ المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) كما هو مبين في التقرير A/62/364 و Corr.1.

(ب) كما هو مبين في التقرير A/63/477.

(ج) كما هو مبين في التقرير A/64/346.

٥٥ - ويبيّن الجدول ٦ أن تكاليف التشييد زادت بالقيمة الثابتة للدولار؛ وهو لا يبيّن بالتالي الوفورات التي حددت في إطار برنامج هندسة القيمة والتي يقدرها مكتب المخطط العام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ (A/63/477، الفقرة ٤٧). وقد قابلت أي وفورات من هذا القبيل زيادات تفوق هذا المبلغ. وفضلا عن ذلك، زادت تكاليف التشييد فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بنسبة ١ في المائة بالقيمة الراهنة للدولار و ١١ في المائة بالقيمة الثابتة للدولار. وذلك ما يشير إلى أن العملية لم تستفد بالكامل من آثار الحالة الاقتصادية المتسمة بتدني التكاليف خلال هذه الفترة.

٥٦ - وأوصى المجلس في تقريره عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5 (Vol. V)) بأن تقوم الإدارة بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع ورصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع. ويدل عدم تلقي المجلس من الإدارة إلا افتراضات اقتصادية قليلة واضطراره إلى إعداد تحليل اقتصادي لتكاليف المشروع بنفسه على أن الإدارة لم تنفذ التوصية على النحو الكامل. وذلك ما حدّد من قدرة الإدارة على تحديد العوامل التي يمكن أن تنتج عنها وفورات أو زيادات، مما يؤثر سلبا على إدارة شؤون الميزانية الخاصة بالعملية.

٥٧ - ويكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع ورصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع.

٥٨ - وسعياً إلى الرجوع بالتكاليف الإجمالية للمشروع إلى مستوى الميزانية المعتمدة (١,٩ بليون دولار)، يواصل مكتب المخطط العام النظر في تحقيق وفورات من خلال برنامج هندسة القيمة. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي السابع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أن الهدف هو تحقيق وفورات إضافية قدرها ١٠٠ مليون دولار أو أكثر كي يتسنى إنجاز المشروع في إطار الميزانية المحددة أو أقل (A/64/346، الفقرة ١٦).

٥٩ - وأوضح مكتب المخطط العام أن البرنامج لا يزال ينفذ وإن كان بأسلوب مختلف عن الأسلوب الذي مكن الإدارة من تحقيق أولى الوفورات المتتالية التي ناهزت قيمتها ١٠٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وتمثلت هذه العملية المنفذة مرة واحدة في إجراء استعراض كامل للمشروع في فترة محددة. ومنذ ذلك الحين، يستخدم برنامج هندسة القيمة باستمرار باعتباره أداة للتحكم في التكاليف بشكل موكب لتنفيذ المشروع وبشكل مكثف أكثر خلال التفاوض بشأن عقود السعر الأقصى المضمون.

٦٠ - غير أن المجلس لم يتمكن من أن يقف على نحو محدد على فرادى التدابير التي اتخذت من أجل تحقيق الوفورات. ولم يقدم مكتب المخطط العام بياناً يحدد التدابير والوفورات الناجمة عنها، وأوضح أنه لا يمكن عزل الوفورات عن تدابير التحكم في التكاليف الأخرى. ولم يتسن بالتالي للمجلس تقديم أي ضمانات بشأن الكفاءة الفعلية لبرنامج هندسة القيمة فيما يتعلق بخفض التكاليف.

٦١ - وفضلاً عن ذلك، يستغرق هذا البرنامج وقتاً طويلاً ويزيد من احتمالات خفض نوعية المشروع. ولم يقف المجلس على أي تراجع في النوعية، ولكنه يرى أنه اعتباراً للجهود التي سبق أن بذلت، من المرجح أن يكون تحقيق المزيد من الوفورات في هذا الإطار محدوداً. ولا يعني ذلك أنه ينبغي للإدارة وقف تدابير التحكم في التكاليف التي تتخذها؛ بل على العكس من ذلك، تشكل هذه التدابير أداة هامة في خفض التكاليف التقديرية إلى مستوى الميزانية المعتمدة. غير أنه ليس من المؤكد أن يؤدي برنامج هندسة القيمة إلى تحقيق وفورات أخرى بقيمة ١٠٠ مليون دولار، على نحو ما أشار إليه تقرير الأمين العام المذكور أعلاه.

٦٢ - يوصي المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم مزايا برنامج هندسة القيمة.

أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة

٦٣ - إن بنود المصروفات الأخرى أقل تأثراً بتصاعد الأسعار العام السنوي: فأتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة ترتبط من جهة بالعقود المبرمة سلفاً ومن جهة أخرى بتكاليف موظفي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، التي تنحو منحى الزيادات في الأجور؛ أما تكاليف الحيز المؤقت للمكاتب فتتمثل أساساً في الإيجار، الذي يتم التفاوض بشأنه لفترة قصيرة ولا يخضع للتنقيح. ولذلك، فقد نظر المجلس في هذه البنود بسعر الدولار الحالي.

٦٤ - وسجلت أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة نمواً كبيراً ومستمراً. وقد سجلت زيادة قدرها ٣٣ في المائة في هذا البند من المصروفات في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إذ زاد من ٢٣٥ مليون دولار إلى ٣١١,٨ مليون دولار. وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى تغيير الاستراتيجية وإلى برنامج هندسة القيمة، اللذين تمخضا عن دراسات إضافية. وكان هذا أجلى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أي مباشرة بعد اتخاذ قرار تغيير الاستراتيجية. وعلى مدى السنتين الأخيرتين، بين عامي ٢٠٠٨ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، زاد بنسبة ١١ في المائة (انظر الجدول ٧).

الجدول ٧

توزيع أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسنتين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)	القيمة التقديرية المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) ^(ب)	أحدث قيمة تقديرية متاحة لدى إجراء مراجعة الحسابات (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)	الفرق من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	(بالنسبة المئوية)
١٣١ ٥٨١	١٤٤ ٠٦١	١٥٢ ١٩٥	١٦ في المائة	التصميم
٤٢ ٧٣٦	٤٤ ٧٨١	٤٤ ٧٨١	٥ في المائة	أتعاب مدير التشييد
٥٧ ٢٨٤	٦٤ ٧٨٤	٦٤ ٧٨٤	١٣ في المائة	أعمال البناء
٢٧ ١٦١	٢٧ ١٦١	٢٧ ٣٦١	١ في المائة	أتعاب مدير البرامج
٢١ ٥٧٨	٢١ ٥٧٨	٢٢ ٦٥١	٥ في المائة	جهات أخرى
٢٨٠ ٣٤٠	٣٠٢ ٣٦٥	٣١١ ٧٧٢	١١ في المائة	المجموع

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) كما هو مبين في الوثيقة A/63/477 بسعر الدولار الحالي.

(ب) كما هو مبين في الوثيقة A/64/346 بسعر الدولار الحالي.

٦٥ - تعزى الزيادة الإجمالية بنسبة ١١ في المائة المسجلة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ إلى تكلفة إجراء الدراسات، وبدرجة أقل إلى تكاليف مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد زادت هذه التكاليف بما مقداره ٧,٥ ملايين دولار وذلك أساسا بفعل زيادة عدد الموظفين في المكتب. فقد تم إضافة خمسة موظفين آخرين إلى موظفي المكتب منذ صدور آخر تقدير؛ وعلاوة على ذلك كان موظفان إضافيان، أحدهما يعمل في شعبة المشتريات والآخر يعمل في شعبة الحسابات، متفرغان لخدمة المخطط العام لتجديد مباني المقر وكان مرتبهما بالتالي يدفعان من صندوقه. وفيما يتعلق بتكلفة إجراء الدراسات، التي تعد السبب الأساسي لحدوث الزيادة في أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة، أشار مكتب المخطط العام إلى أن الزيادة مردها الحاجة إلى الشروع في أعمال التشييد وإن لم يفرغ تماما من إجراء الدراسات وسببها تغييرات برنامجية ناجمة عن أنشطة غير متوقعة، وطلبات واردة من خدمات الأمن، وطلبات واردة من المستعملين، ولا سيما خلال عمليات النقل.

٦٦ - ويود المجلس أن يؤكد حقيقة أن هذه التغييرات البرنامجية ليست لها تكلفة مالية مباشرة فحسب بل وأيضا تكاليف غير مباشرة عالية، رغم صعوبة تقدير هذه التكاليف كليا بسبب إعادة إجراء الدراسات وحالات التأخير في العملية برمتها.

٦٧ - يوصي المجلس بأن تقلل الإدارة إلى أدنى حد طلبات أوامر التغيير، ولا سيما من جانب خدماتها.

الحيز المؤقت

٦٨ - إجمالاً، أنفقت على الحيز المؤقت مبالغ مبينة في الجدول ٢ قدرها ٤٥٠,٩ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مقابل ٤٢٥,٧ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهذا يعني أنها زادت بنسبة ٦ في المائة. وفي هذه النفقات، بلغت تكاليف الحيز المؤقت للمكاتب ٢٨٨,٢ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مقابل ٢٧٣,٤ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أي أنها زادت بنسبة ٥,٤ في المائة. وكان المبلغ المنفق على الإيجارات هو ١٦٤,٣ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مقابل ١٤٧,٨ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأنفق الباقي على تجديد المكاتب.

٦٩ - وتعكس الزيادة بنسبة ١١,٢ في المائة في تكلفة إيجارات المكاتب بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ تصويب التقدير الناقص لعدد الأشخاص الذين كانوا يشغلون مبنى الأمانة العامة والذين تم نقلهم. فقد كانت الإدارة قد حددت هذا الرقم أصلاً بـ ٣٠٣٠ رغم أن الرقم الفعلي كان ٥٥٠٠، وكان هذا التباين راجعاً إلى أن عدة دوائر في الأمانة العامة لم تقم بإدراج الخبراء الاستشاريين في عداد موظفيها، وتم تعيين موظفين جدد خلال الفترة بين عد الموظفين وانتقالهم. ولذلك، تعين استئجار حيز مؤقت إضافي للمكاتب لاستيعاب هؤلاء الموظفين.

٧٠ - واستمرت تكلفة المبنى المؤقت للمؤتمرات في الزيادة، إذ ارتفعت من ١٤٩,٥ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ١٥٩,٩ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أي بزيادة نسبتها ٧ في المائة.

٧١ - وكانت المراقبة المالية لهذه العملية معقدة لأنها كانت تضم ستة عقود من عقود الأسعار القصوى المضمونة. وإضافة إلى ذلك، تعذر تقييم التكلفة الكاملة لجزء من العملية من قبيل المبنى المؤقت للمؤتمرات باستخدام الطريقة الاعتيادية لعرض التكلفة الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر كما يتبين في الجدول ٣ إذ إنها كانت موزعة على عدة بنود في الميزانية. وتحليل التكلفة الكاملة للمبنى المؤقت للمؤتمرات، زود مكتب المخطط العام المجلس بالتقييم الوارد في الجدول ٨.

الجدول ٨

التكلفة الإجمالية لتشييد المبنى المؤقت للمؤتمرات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

عقود السعر الأقصى	تقدير التكلفة المتوقعة	المضمون	تقدير التكلفة المبدئية الفعلية	التشييد
	١٦٨ ١٨٤	١٣٣ ٥٥٠	١٣٢ ٦١٨	

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

(أ) بما في ذلك استخدام أموال الطوارئ لتغطية أوامر التغيير.

٧٢ - وبلغت التكلفة الإجمالية المتوقعة للمبنى المؤقت للمؤتمرات في الواقع ١٦٨,٢ مليون دولار - وتشمل أعمال الموقع والأعمال المتعلقة بالهياكل الأساسية المتصلة بها في الطوابق السفلية، التي يدعم بعضها أجزاء أخرى من المجمع - في حين بلغت القيمة الإجمالية لعقود الأسعار القصوى المضمونة المرتبطة بهذه العملية ١٣٣,٥ مليون دولار، وهذا يعني حدوث زيادة بنسبة ٢٦ في المائة. وعلل تجاوز التكاليف بمقدار ٣٤,٦ مليون دولار بأوامر التغيير الممولة بأموال الطوارئ. وكان مصدر أوامر التغيير طلبات وردت من إدارة شؤون السلامة والأمن في مدينة نيويورك، ومستعملين نهائين أو كانت نتيجة طوارئ فنية (من قبيل تطهير التربة). وسعى المجلس إلى التأكد من الحجم المالي لكل فئة من هذه الفئات. غير أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي راقب عن كثب استخدام اعتماد الطوارئ، لم يوافق المجلس ولو برقم تقريبي. وقد أدى عدم إجراء التحليل المالي لأسباب حالات تجاوز التكاليف إلى الحد من قدرة الإدارة على استخلاص دروس تفيد في العمليات المقبلة وتخفيض طلبات أوامر التغيير.

٧٣ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) وضع تصنيف للأسباب الرئيسية لحالات تجاوز تكاليف التشييد، وخاصة بالنسبة لأوامر التغيير؛

(ب) الاستناد إلى هذا التصنيف لتقييم الحجم المالي لكل فئة من أوامر التغيير.

الطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل

٧٤ - تغيرت كثيرا من سنة إلى أخرى طريقة تقييم اعتمادي الطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل. ففيما مضى، لا شك أن طريقة حساب هذين البندين من بنود المصروفات، التي تهدف إلى التحسب للآثار المالية التي يمكن التنبؤ بها لتعديلات المشاريع اللازمة وللتطور العام في الاقتصاد، عزلت اعتماد الطوارئ عن اعتماد تساعد الأسعار في المستقبل المحسوب بدقة باستخدام افتراضات جدول النفقات وافتراضات التغيرات في تكلفة المعيشة.

٧٥ - وفي التقرير المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)، تم دمج اعتمادي الطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل، اللذين فصلا في السابق، في اعتماد واحد يضم ٥ في المائة من المصروفات الملتزم بها و ٢٠ في المائة من المصروفات التي سيلتزم بها.

٧٦ - والمجلس في تقريره السابق على هذه الممارسة التي حالت دون مراقبة مالية مناسبة للمشروع. وأوصى بفصل الاعتمادين من جديد (A/64/5 (Vol. V)، الفقرة ٥٥). ولم تقبل الإدارة هذه التوصية في البداية نظرا لبلوغ المشروع مرحلة متقدمة في الإنجاز، إذ تم بالفعل الالتزام بنسبة كبيرة من المصروفات بحيث لا توجد هناك مخاطر (A/64/368، الفقرة ١٠).

٧٧ - وفي التقرير المرحلي السنوي السابع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/64/346)، واصلت الإدارة تقديم اعتماد واحد يشمل بندي الطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل. وقد تغيرت طريقة حساب هذا الاعتماد. فقد قيم على أساس نسبة ١٠ في المائة لعقود الأسعار القصوى المضمونة الموقعة ونسبة ٢٠ في المائة لعقود الأسعار القصوى المضمونة في المستقبل. بيد أنه لم تدرج في أساس حساب هذا الاعتماد إلا تكاليف التشييد، ما استثنى الأتعاب، ومصروفات الإدارة، وتكاليف إيجار المكاتب المؤقتة.

٧٨ - ورغم أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قد رفض في البداية تنفيذ توصية المجلس، فإنه قام في نهاية الأمر بفصل الاعتمادين في تقديرات تكاليف المشروع الإجمالية المحددة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر الجدول ٣). وسوف يؤكد تنفيذ هذه التوصية

بالفعل التقرير المحلي السنوي الثامن للأمين العام بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مبانى المقر. وفي غضون ذلك، يعتبر المجلس أنها قيد التنفيذ.

٧٩ - ويكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تميّز الإدارة بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما تم سابقاً لدى تقديم تقديرات تكاليف المشروع.

٨٠ - ولفصل الاعتمادين، قام المكتب بتقييم الاعتماد الخاص بتزايد الأسعار في المستقبل ثم قام بخصم هذا المبلغ من إجمالي الاعتماد المحسوب وفقاً للصيغة المعروضة سابقاً للحصول على اعتماد خاص بالطوارئ. ونتج عن هذه الطريقة اعتماد إجمالي قدره ١٦٣,٦ مليون دولار، يشمل مخصصات الطوارئ ومقدارها ١٣٧,٣ مليون دولار ومخصصات تصاعد الأسعار في المستقبل ومقدارها ٢٦,٣ مليون دولار.

٨١ - ويرى المجلس أن صيغة حساب إجمالي الاعتماد ستكون مرضية إذا شملت الطوارئ فقط دون مخصصات تصاعد الأسعار في المستقبل. ويتبين من تحليل عقود الأسعار القصوى المضمونة التي تم التوقيع عليها بالفعل ويجري تنفيذها أن أموال الطوارئ المستخدمة لتغطية حالات تجاوز التكاليف تناهز بل وتساوي ١٠ في المائة من التكلفة المدرجة في الميزانية بالنسبة لعدة عقود. ولا تحمي آلية الأسعار المضمونة الأمم المتحدة من حالات تجاوز التكاليف إلا في حالة عدم صدور أوامر للتغيير، وفي المقابل، فإن أي أمر للتغيير، أيا كان مصدره، يزيد من الإجمالي المضمون. وهذه الزيادة تمول من اعتماد الطوارئ.

٨٢ - وإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي عقود الأسعار القصوى المضمونة التي وقع عليها مكتب المخطط العام في وقت إجراء مراجعة الحسابات ما مقداره ٧١٨,٤ مليون دولار. وأخذاً بالصيغة الواردة أعلاه، بلغ جزء الاعتماد الإجمالي للطوارئ (بما في ذلك مخصصات تصاعد الأسعار في المستقبل) المرتبط بهذه العقود الموقعة سلفاً ما مقداره ٧١,٨ مليون دولار. وفي أثناء إجراء مراجعة الحسابات، تم بالفعل استخدام مبلغ ٦٢,٥ مليون دولار، أو ثلاثة أرباع هذا الاعتماد تقريباً، لتغطية أوامر التغيير المقبولة بالنسبة لعقود الأسعار القصوى المضمونة التي لم تنجز. وهذا يشير إلى أن اعتماد نسبة ١٠ في المائة الذي توقعته الإدارة لا يعدو يكون كافياً للوفاء بالغرض خاصة أنه، كما حسب، يهدف إلى استيعاب بند تصاعد الأسعار في المستقبل أيضاً.

٨٣ - وإذا لاحظ المجلس الغموض الذي يكتنف إبرام عقود الأسعار القصوى المضمونة وتنفيذها في تقريره السابق، فقد أوصى بأن تواصل الإدارة دراسة مستوى اعتماد الطوارئ، في حال تعديل صيغة الأعمال المضطلع بها للمخطط العام لتجديد مبانى المقر. ولاحظ المجلس

أن مكتب المخطط العام راقب بدقة الاعتماد المخصص للطوارئ واستخدامه (A/64/5 (Vol.V)، الفقرة ٦٦). ولهذا السبب، اعتبر أن توصيته قد نفذت. غير أنه، في ضوء التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره السابق، يشعر المجلس بالقلق من عدم كفاية الاعتماد المخصص للطوارئ، للأسباب التالية:

(أ) استثنت الصيغة الجديدة لحساب الاعتماد جميع المصروفات بخلاف المصروفات المتعلقة بالتشييد رغم أن المصروفات الأخرى، وبخاصة الأتعاب ومصروفات الإدارة، كانت تزيد بشكل كبير؛

(ب) كان معدل استخدام الاعتماد الخاص بعقود الأسعار القصوى المضمونة الموقعة بالفعل مرتفعاً إلى حد ما.

٨٤ - يوصي المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم مدى ملائمة اعتماد الطوارئ نطاقاً ومستوى.

٨٥ - ونظراً لفصل اعتمادي الطوارئ وتصاعد الأسعار في المستقبل، كما نص على ذلك مكتب المخطط العام في تقديره للتكلفة الإجمالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يمكن للمجلس أن يقيم بقدر أكبر من الوضوح كيف راعت الإدارة خطر التضخم بالنسبة للمشروع. ووفقاً لهذا التقدير، بلغ إجمالي الاعتماد الخاص بتصاعد الأسعار في المستقبل ٢٦,٣ مليون دولار، وهذا يعني انخفاضاً يزيد قليلاً على ٩٠ في المائة قياساً إلى التقدير المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في التقرير السنوي الخامس للأمين العام (A/62/364 و Corr.1).

٨٦ - ولم تراعى طريقة الحساب التي اتبعتها مكتب المخطط العام لتقييم تصاعد الأسعار في المستقبل سوى المصروفات المتصلة بأعمال التشييد. غير أن أعمال التشييد لم تكن هي العنصر الوحيد الخاضع لتغيرات في الأسعار؛ فأتعاب منجزتي دراسات التصميم وغيرها من أتعاب المهنيين كانت أيضاً خاضعة لهذه التغيرات، إذ إن معظم العقود تشتمل على بند تصاعد الأسعار في المستقبل الذي يمكن أن ينفذ ابتداءً من عام ٢٠١٠.

٨٧ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتمديد نطاق الاعتماد الخاص بتصاعد الأسعار في المستقبل ليشمل أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة.

(ب) الجدول الزمني

٨٨ - منذ صدور التقرير السابق للمجلس، بلغ المشروع مرحلة جديدة بالذكر مع تسليم وشغل المبنى المؤقت للمؤتمرات في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠. وفي الوقت ذاته، غادر أكثر من ٥ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة أماكن عملهم، وخاصة في مبنى الأمانة

العامة، للانتقال إلى مكاتب مؤقتة استأجرها أو أنشأها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وهذه الانتقالات الكبيرة أثارت عدة مشاكل، تسببت في بعض الأحيان في حالات تأخير لكن معظمها حل في نهاية المطاف. غير أنه ما زال هناك أثناء إجراء مراجعة الحسابات ٤٨٢ موظفا أو فردا منتسبا يشغلون مبنى الأمانة العامة. وما زال هناك ١٢٧ فردا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٨٩ - وهناك مسألة إيجابية أخرى تكمن في حل مشكلة الموقع المؤقت لمجلس الأمن: فمجلس مراجعي الحسابات كان قلقا إزاء التأثير الممكن لهذه المشكلة في بدء أعمال التشييد في مبنى المؤتمرات، المقرر في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتم نقل مجلس الأمن على النحو المقرر في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٠ حتى يتسنى بدء الأعمال في مبنى المؤتمرات.

٩٠ - وفيما بدأت أعمال التجديد وشيكة في مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات، فإن المجلس لاحظ أن الأعمال بدأت في وقت متأخر بكثير مما كان متوقعا سابقا، كما يبين ذلك الجدول ٩.

الجدول ٩

الجدول الزمني للأعمال الرئيسية

المواعيد المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)		المواعيد المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين (أيلول/سبتمبر (آذار/مارس ٢٠١٠)		المواعيد المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (أيلول/سبتمبر (آذار/مارس ٢٠١٠)	
بدء التنفيذ	إتمام المشروع	بدء التنفيذ	إتمام المشروع	بدء التنفيذ	إتمام المشروع
أوائل عام ٢٠٠٨	منتصف عام ٢٠٠٩	منتصف عام ٢٠٠٨	أواخر عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠٠٨	منتصف عام ٢٠٠٩
تشييد المبنى المؤقت للمؤتمرات		تشييد المبنى المؤقت للمؤتمرات		تشييد المبنى المؤقت للمؤتمرات	
منتصف عام ٢٠٠٩	منتصف عام ٢٠١١	منتصف عام ٢٠٠٩	أواخر عام ٢٠١١	منتصف عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠١١
تجديد مبنى المؤتمرات		تجديد مبنى المؤتمرات		تجديد مبنى المؤتمرات	
منتصف عام ٢٠١١	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١١	أواخر عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١١	أوائل عام ٢٠١٣
تجديد مبنى الجمعية العامة		تجديد مبنى الجمعية العامة		تجديد مبنى الجمعية العامة	
أوائل عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠٠٩	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠١٢
تجديد مبنى الأمانة العامة		تجديد مبنى الأمانة العامة		تجديد مبنى الأمانة العامة	

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

(أ) انظر A/63/477، الجدول ٢.

(ب) انظر A/64/346، الجدول ٢.

٩١ - منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السادس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (A/63/477)، تأخر البدء في الأعمال بنحو تسعة أشهر فيما يتعلق بتجديد مبني المؤتمرات والجمعية العامة، وبنحو سنة فيما يتعلق بتجديد مبني الأمانة العامة.

٩٢ - كما أرجئت مواعيد إتمام الأعمال، لكن ليس بنفس القدر، بالنسبة للمبنيين الهامين، وهما مبني الأمانة العامة والجمعية العامة: وفي كلتا الحالتين، سيؤدي أي تخفيض في الفترة اللازمة لإنجاز الأعمال إلى حصر التأخر في التسليم في ستة أشهر استنادا إلى الجدول الزمني المعد في أواخر عام ٢٠٠٨. ويلاحظ المجلس أن الوفاء بالموعد المقرر لإتمام الأعمال في مبني الأمانة العامة أمر ضروري إذا أريد إرجاع الموظفين الذي تم نقلهم إلى مكاتبهم دون زيادة في مصروفات الإيجار لتتجاوز ما هو مدرج حاليا في الميزانية.

(ط) مبني الأمانة العامة

٩٣ - يعزى التأخر في بدء الأعمال المتعلقة بمبني الأمانة العامة إلى ما ذكر سالفا من تأخر في نقل الموظفين إلى مواقع أخرى وإلى تأجيل التوقيع على العقد بالقياس إلى الجدول الزمني السابقة التي دققها المجلس.

٩٤ - وكان للتأخر في نقل الموظفين عدة أسباب. أولا وكما ذكر أعلاه قدر عدد الموظفين الذين سيتم نقلهم تقديرا ناقصا للغاية إذ كان يوجد في المبني موظفون مستقدمون حديثا وعدة أشخاص مرتبطون بالأمم المتحدة لم توظفهم هي مباشرة (الخبراء الاستشاريون، والموظفون المؤقتون، الخ). وكما ذكر، شهدت عملية تجديد الحيز المؤقت للمكاتب أيضا تأخيرا يرتبط بالأعمال التي كان مقررا أن يقوم بها المالكون ومقدمو الخدمات العامة (من قبيل خدمات الاتصالات).

٩٥ - وكان التأخير في التوقيع على العقد كبيرا أيضا. ففي عملية مراجعة الحسابات السابقة التي قام بها المجلس لاحظ أنه كان من المقرر أن يتم التوقيع في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٩ وفقا للموعد المحدد في الجدول الزمني الرئيسي لمدير التشييد المعد في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي الواقع، لم يتم التوقيع على العقد حتى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أي بعد خمسة أشهر من ذلك الموعد. ووفقا لمكتب المخطط العام لتجديد مبني المقر، أمكن صرف مزيد من الوقت في التفاوض على العقد مع مدير التشييد نظرا للتأخير في مغادرة المبني. وكان الهدف من هذا التفاوض كشف حدود الطوارئ المفترضة بالنسبة لمدير التشييد والمتعاقدين من الباطن أو تضمين المقترح أعمال إضافية لم تكن مقررة ولا ضرورية لخفض مقترح التكاليف. وثبتت نجاعة هذا التفاوض إذ إن العرض الذي تقدم به مدير التشييد في

البداية كان في حدود ٢٦٠ مليون دولار وخفض هذا العرض إلى ٢٠٧ ملايين دولار، تمشياً مع الميزانية.

٩٦ - تحديد تاريخ آب/أغسطس ٢٠١٢ كموعده نهائي لإتمام الأعمال المتعلقة بالمبنى، وهو الأمر الذي أشير إلى أنه ضروري للتقيد بالميزانية المخصصة للمكاتب المستأجرة في الحيز المؤقت، أتاح ٢٩ شهراً لأعمال التشييد (من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢) وليس ٣٦ شهراً كما كان مقرراً في البداية. ولا تبدو فترة الثلاث سنوات المبدئية مفرطة. ولذلك، أعرب المجلس عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات المحددة بشأن الجدول الزمني التفصيلي لجميع الأعمال: الأعمال الأولية لإزالة الأثاث والفواصل، وأعمال التدمير الكبرى، وتفكيك الواجهات الحالية بعد إزالة العناصر المحتوية على الأسبستوس، وإعادة تركيب الواجهات الجديدة وإتمام الأعمال الأخرى. وقد طمأنت العروض التي قدمها مكتب المخطط العام وممثلو مدير التشييد شيئاً ما المجلس بأن هذا الجدول ممكن تنفيذه: فكان مقرراً رصد موارد كبيرة لأكثر الأعمال أهمية من قبيل تفكيك الواجهات وإعادة تركيبها.

٩٧ - غير أن المجلس لاحظ أن حدود الطوارئ الواردة في الجداول الزمنية الأولى قد اختفت وأن المتعاقدين من الباطن لحساب مدير التشييد لم يتم بعد اختيارهم جميعاً وقت إجراء مراجعة الحسابات.

٩٨ - وأوصى المجلس الإدارة، في تقريره السابق، بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير الممكنة في الجدول الزمني لأعمال المشروع، ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير قدر الإمكان (A/64/5 (Vol.V)، الفقرة ٧٨). وبالنسبة لمبنى الأمانة العامة، لم يتم تنفيذ الجزء الأول من التوصية. وبالنسبة لباقي أعمال المشروع، اتخذ مكتب المخطط العام بعض التدابير للحد من حالات التأخير (التدبير الأمثل لمراحل العمل بالموقع مع مدير التشييد، ومعاينة سلسلة الإمداد، ومواقع التسليم). ومن المستصوب مواصلة هذه الجهود نظراً للمخاطر المستمرة.

٩٩ - يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة للإدارة بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير.

١٠٠ - ويبدو أن مكتب المخطط العام قد حدد المخاطر التقنية المرتبطة بأعمال التشييد والمباني القائمة وتحكم فيها على الوجه الصحيح. وإضافة إلى ذلك، تم إجراء عمليات التحقق اللازمة (من قبيل التحقق من جودة الصلب المقوى في الخرسانات الحالية، وحالة المشابك في الحجر الذي يغطي الجمولونات وما إلى ذلك) وكانت نتائجها مطمئنة. غير أنه ظلت هناك مخاطر تتصل بتعدد الأعمال التي يتعين تنسيقها، والدور الكبير للعناصر المصنعة في الورش

(وبالتالي الجدول الزمنية التفصيلية ذات الصلة المتعلقة بتجميع العناصر ونقلها وتسليمها وتركيبها) وحتى بأحوال الطقس التي يمكن أن تؤثر في الأعمال المتعلقة بالواجهات. وكان جميع المسؤولين، في كل من مكتب مدير التشييد ومكتب المخطط العام، يدركون حسامة هذه الصعوبات المحتملة.

١٠١ - ويجب أيضا الإشارة إلى المخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها، مثل التغييرات التي يطلبها شاغلو الأماكن في المستقبل، وتأثير النشاط في الموقع على ظروف العمل (الانقطاع بسبب الضجيج خلال النهار، والمواقع المكتظة بالسلع المسلّمة ومناطق الأمن المخصصة للموظفين أو المعدات إلخ). ولا يوجد لدى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر خطة لتجديد كل طابق مقبولة لدى الموظفين الذين سيشغلون ذلك الطابق في المستقبل. وقد يتوفر في مشروع التجديد هامش ما من المرونة في الأماكن المفتوحة، غير أنه محدود جدا، إن وجد، وذلك فيما يتعلق ببعض العناصر مثل الإنارة والسقوف. وعلى سبيل المثال، لم يتم بعد في وقت إعداد مراجعة الحسابات تحديد عدد المكاتب المغلقة ومواقعها.

١٠٢ - يوصي المجلس بأن تعجّل الإدارة في تحديد بسرعة وبصورة نهائية التدابير الرئيسية المتعلقة بتجديد أماكن العمل.

١٠٣ - وخطط مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عودة الموظفين تدريجيا إلى المبنى بداية من الربع الثاني من عام ٢٠١٢، أي قبل إنجاز العمل بعدة أشهر. ولم يكن ذلك ممكنا لا سيما لو تعلق الأمر بالطوابق العليا فقط، غير أن ذلك سيضيف صعوبات جديدة في موقع عمل يعج بالفعل بالمشاكل: المسائل المتعلقة بتوفير طرق وصول منفصلة، والإمداد بالمواد السائلة ونظم الاتصالات، والضجيج ومختلف مظاهر الإزعاج المتعلقة بالبناء. لذلك يظل المجلس غير مقتنع بمدى ملاءمة مثل هذا الإجراء.

١٠٤ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد لعملية العودة التدريجية إلى جزء من مبنى الأمانة العامة، وتأكيد المشروع فقط إذا لم يغير ذلك في الجدول الزمني للإنجاز.

١٠٥ - وأخيرا، فإن التقييد بالموعد النهائي للإنجاز المحدد في آب/أغسطس ٢٠١٢ يفترض إعطاء الأولوية القصوى وأولى نصيب من العناية لعمل البناء وتنسيقه. ويؤكد ذلك الشكوك التي أعرب عنها المجلس أعلاه إزاء بذل جهود مفرطة لتحقيق وفورات تفوق الوفورات التي يمكن أن تتحقق من عملية البناء السليم بالنسبة للعمل الذي لم تقرّر بعد الجهات التي ستقوم به.

مبنى المؤتمرات

١٠٦ - وكما وردت الإشارة سابقا فيما يتعلق بتحديد مبنى المؤتمرات، فقد نجحت الإدارة في حل المشكلة الدقيقة، مشكلة النقل المؤقت لمجلس الأمن. ولاحظ المجلس أن المجلس تمكن من استئناف عمله على النحو المقرر في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، وبذلك يمكن أن يبدأ العمل في مبنى المؤتمرات وفقا للجدول المقرر في نيسان/أبريل. ويشير الجدولان الزمنيان الرئيسيان اللذان أصدرهما مدير التشييد في كل من عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ إلى أن العمل سينفذ في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٠٧ - ومع ذلك أشارت الجدولان الزمنيان إلى تغيير في الكيفية التي سيتم بها العمل. وخلال المراجعة السابقة للحسابات التي أجراها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٩، كانت الخطة تنص على توقيع عقد واحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ يتعلق بجميع أعمال تجديد المباني. وتمت الاستعاضة عن اتفاق التعاقد الأولي بعملية ذات مراحل ثلاث "أمر مهام" يتعلق بالعمل الأولي المقرر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ والذي أعلن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أنه وشيك، ويليه عقدان من عقود السعر الأقصى المضمون يُتوقع أن تتم الموافقة عليهما في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على التوالي.

١٠٨ - ونظريا، سيؤثر هذا التغيير في الموعد الفعلي لبداية العمل، ذلك أن الجدول الزمني الصادر في عام ٢٠٠٩ يشير إلى أن العمل سوف لا يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بتوقيع العقد ولكن في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بعد نقل مجلس الأمن. وكان من المؤسف أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يبرم عقدا نهائيا يتعلق بذلك المبني لتهوين حالة عدم اليقين الكائن حول التكلفة والجدول الزمني للتنفيذ عموما. وسأل مجلس مراجعي الحسابات مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عن الأسباب الداعية إلى تقسيم العمل إلى ثلاث مراحل، فرد المكتب بأنه سيقدم المشروع من أجل إجراء هندسة للقيمة بهدف خفض التكلفة.

١٠٩ - ويرى المجلس أن الفائدة المحتملة في مرحلة هندسة القيمة الجديدة هذه ليست كبيرة نظرا للتأخير الذي سببته عن تأخير العمل وتقسيمه إلى ثلاث مراحل تعاقدية. ويستصوب التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن مع أصحاب العقود فيما يتعلق بإعداد موقع العمل، الذي هو ربما أقل تعقيدا من مبنى الأمانة العامة ولكنه يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للعملية نظرا لأن العمل في مبنى الأمانة العامة لا يمكن أن يبدأ إلا بعد إنجاز مبنى المؤتمرات. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الاقتصادية الراهنة تخدم بالفعل مصالح مديري البرامج نظرا لأن حالة

الركود تشجع أصحاب مؤسسات الأعمال التي هي جهات متعاقدة من الباطن محتملة على اقتراح أسعار أقل. وهناك احتمال أن هذه الظروف الملائمة قد لا تتواصل في عام ٢٠١٠.

١٠ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد لإرجاء المفاوضات بشأن العقود المتعلقة بمبنى المؤتمرات وإعداد موقع العمل.

١١١ - وما أن يتم توقيع العقود، سيتعين إنجاز العمل وفقا للمخطط. وأثرت التغييرات العديدة في إنجاز مبنى المؤتمرات المؤقت، الذي يؤدي نفس الوظيفة، كما أدى ذلك إلى تأخيرات عدة وزيادات في التكلفة كما يتبين من هذا التقرير. وقد دفع ذلك بالمجلس إلى طرح سؤال على مكتب المخطط العام لتحديد مبادي المقر مفاده أنه إذا كان يخشى من مواجهة مخاطر مماثلة. وكان جوابه أن إعادة المستخدمين إلى أماكن عملهم السابقة كان يتوقع أن يتم في ظل ظروف ملائمة أكثر من الظروف التي انتقلوا فيها إلى موقع عمل مؤقت. ومع ذلك، لاحظ المجلس أن الدروس المستخلصة من الانتقال من مبنى المؤتمرات لم تؤخذ في الاعتبار رسمياً ولم تتوفر ضمانات كافية بأن أسباب التأخيرات والزيادات في التكاليف نفسها سوف لا تتكرر عندما يعود الموظفون إلى أماكن عملهم السابقة.

١١٢ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة فوراً باتخاذ التدابير المناسبة لمنع أي تغيير وظيفي في المشروع المتعلق بمبنى المؤتمرات بعد توقيع عقود العمل.

الجمعية العامة

١١٣ - كما يتبين من الجدول ٩، كان من المتوقع ألا يبدأ العمل في مبنى الجمعية العامة إلا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، شريطة أن يكون العمل في مبنى المؤتمرات قد انتهى، وبالتالي يصبح المبنى المؤقت متاحاً لإيواء خدمات الجمعية العامة والخدمات المرتبطة بها. ونظراً، لم تكن هناك حاجة ملحة إلى إعداد العقود اللازمة والموافقة عليها. وقد اقترح مكتب المخطط العام لتحديد مبادي المقر إرجاء هاتين المهمتين في انتظار استخلاص الدروس من عملية هندسة القيمة والتفاوض بشأن عقود مبنى المؤتمرات، ذلك أن هذه الدروس يمكن، في نظر المكتب أن تؤثر في اتجاه المرحلة النهائية لمشروع مبنى الجمعية العامة.

١١٤ - وأشار الجدول الزمني السابق الذي راجعه المجلس إلى طريقة مختلفة لإدارة هذه العملية. وكان من المفروض إنجاز مهام التصميم في الوقت نفسه بالنسبة للمبنيين. كما كان من المفروض التفاوض بشأن عقد السعر الأقصى المضمون المتعلق بمبنى الجمعية العامة بعد الموافقة على عقد مبنى المؤتمرات مباشرة. وكان هذا التغيير يعزى إلى الشواغل التي أعرب عنها مكتب المخطط العام لتحديد مبادي المقر إزاء تقدير قيمة العقد المتعلق بمبنى الجمعية

العامة الذي كان يزيد في وقت مراجعة الحسابات على ما كان متوقعا في الميزانية. ويمكن أن يتطلب ذلك إعادة النظر في بعض المخططات، غير أن إرجاء إعداد العقود تنطوي، كما هو مقترح أعلاه بالنسبة لمبنى المؤتمرات على خطر فقدان أي مكاسب يمكن تحقيقها من الوضع الاقتصادي الراهن الذي يشجع على خفض التكاليف.

١١٥ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد لإرجاء المفاوضات بشأن العقود المتعلقة بمبنى الجمعية العامة.

١١٦ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، خُفضت مدة العمل المقررة في مبنى الجمعية العامة بنحو ثلاثة أشهر مقارنة بالجدول الزمني الذي بحثه المجلس في عام ٢٠٠٩. وكان الهدف من ذلك عدم تجاوز نهاية عام ٢٠١٣ على الرغم من تأخير العمل في مبنى المؤتمرات إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١١٧ - ونظرا لأن العمل الذي أُجْر في الطابق السفلي في الموقع كان على درجة كبيرة من التعقيد، فقد بات من المستحيل تقريبا بالنسبة للمجلس أن يصدر توقعا عاما للتعقيد بالمواعيد الزمنية لهذا الجزء من المشروع. وواجهت الإدارة الكثير من المفاجآت غير السارة مثل تآكل العديد من الأنابيب، والدهان الرصاصي، ومادة الميثان (من موقع النفايات في ترتل باي) وآثار الزئبق، والجدران غير الثابتة، والبلاطات التالفة والمخططات الزائفة. ويؤكد ذلك أن العمل في موقع الطابق السفلي كان صعبا للغاية من وجهة نظر فنية وأنه يجب إزالة جميع المخاطر الأخرى لمواجهة حالات الطوارئ. ومع ذلك، قدمت الجهات التي ستشغل المكان في المستقبل طلبات إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لتغيير تصميم الموقع بعد إنجاز أعمال البناء.

١١٨ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بخفض طلبات أوامر التشغيل المتعلقة باستخدام غرف الطابق السفلي وتصاميمها إلى أدنى حد ممكن.

٦ - إدارة المشتريات والعقود

(أ) استعراض التعديلات على العقود بعد منحها وأوامر التغيير

١١٩ - كما وردت الإشارة في التقرير السابق للمجلس (A/64/5 (Vol. V)) (الفقرات من ١٠٦ إلى ١٢٢)، تم تكييف بعض إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالشراء مع احتياجات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد تم ذلك حتى تتمكن الأمانة العامة من اتخاذ قرارات عاجلة فيما يتعلق بالتعديلات على العقود لتفادي التأخير في الجدول الزمني للمشروع.

١٢٠ - وشملت بعض الإجراءات الاحتلالات أو العيوب التي دفعت بالمجلس إلى تقديم ثلاث توصيات. فقد أوصى أولاً بأن تقوم الإدارة "بالتخاذ التدابير المناسبة لتسوية الصفقات التي أُنجزت في إطار السلطة المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقاً لمذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧" (المرجع نفسه) (الفقرة ١١٣). وأوصى أيضاً المجلس بأن تقوم الإدارة "ببذل ما في وسعها لإشراك لجنة العقود بالمقر في عملية البت في العروض قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق اختصاص تلك اللجنة، ما دام العمل بإجراء محدد للاستعراض بأثر رجعي لم يترسخ بعد" (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١). وأوصى المجلس بصورة أعم "بأن تنظر الإدارة في سبل ووسائل تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظمة لتعديل العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر" (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠).

١٢١ - وفي حين اعترضت الإدارة عن التوصيات جزئياً فإنها كانت ملتزمة بإنشاء لجنة لاستعراض التعديلات على عقود المخطط العام لتجديد مباني المقر بعد منح العقود. ووفقاً لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات المجلس (A/64/368، الفقرة ٣٥)، كان يتوقع أن تبدأ اللجنة العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٢٢ - وبمذكرة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنشأ مساعد الأمين العام لخدمات الدعم المركزي لجنة لاستعراض التعديلات بعد منح العقود ووضع لها مشروع اختصاصات. وتم تعيين رئيس للجنة في ذلك الوقت غير أنه استقال من منصبه في بداية عام ٢٠١٠ بسبب المسؤوليات الأخرى الملقاة على عاتقه. وفي أثناء ذلك، صدرت نسخة معدلة من مشروع اختصاصات اللجنة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقاً لهذه النسخة يتمثل دور اللجنة في النظر في أوامر التغيير والتعديلات المقبولة لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وستكون اللجنة مسؤولة عن تقييم أوامر التغيير وكفالة الامتثال للقواعد المالية والنظام المالي وكذلك لتوصيات دليل المشتريات والتعليمات الأخرى عند توقيع التعديلات. وسوف لا تُعرب عن أي رأي بشأن طلبات إجراء التعديلات نظراً لأن هذه الطلبات تظل من مسؤوليات المدير التنفيذي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٢٣ - وستنظر اللجنة في التعديلات التي توقعها شعبة المشتريات وأوامر التغيير التي يعتمد عليها المدير التنفيذي على أساس الوثائق المقدمة من مكتب المخطط العام، ومدير البرنامج ومدير البناء.

١٢٤ - وفي الحالات التي ترى فيها اللجنة أن الإجراءات المتبعة ليست مناسبة، فبإمكانها تقديم توصيات إلى الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي بهدف تحسينها. بل ويمكنها أن تقترح إعادة النظر في سلطة المدير التنفيذي لمكتب المخطط العام في مجال المشتريات.

١٢٥ - وسيشترك الموظفون المسؤولون عن توقيع عقود المخطط العام لتجديد مباني المقر والموظفون الإداريون العاملون في مكتب المخطط العام في اجتماعات اللجنة بوصفهم خبراء غير مصوتين إذا كانوا معينين بالملفات قيد النظر. وفي حالات استثنائية، يستطيع الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي أن يأذن لممثل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاشتراك في الاجتماعات بصفة مراقب.

١٢٦ - ويتوقع أن تجتمع اللجنة مرة كل شهر للنظر في أوامر التغيير والتعديلات على العقود التي تتم الموافقة أو التوقيع عليها في الشهر السابق. بيد أنه من المقرر أن تنظر اللجنة في جميع التعديلات وأوامر التغيير السابقة، امتثالاً لتوصية المجلس. وسيتم تزويد أمانة اللجنة بموظف من شعبة المشتريات.

١٢٧ - بيد أنه لم يكن جميع أعضاء اللجنة في وقت إجراء مراجعة الحسابات قد عُينوا، كما لم يكن باستطاعة اللجنة أن تشرع حقا في العمل. وكان هذا التأخير أمرا مؤسفا حقا لأنه يزيد حجم عمل الوثائق المتأخرة التي يجب النظر فيها، وهو حجم كان كبيرا بالفعل عندما برزت فكرة إنشاء اللجنة.

١٢٨ - ونظرا لأن الإدارة اتخذت تدابير سريعا نسبيا بعد صدور التقرير السابق للمجلس بغرض تنفيذ إجراء الاستعراض بأثر رجعي، فإنها قررت أنه من غير المجدي إشراك لجنة العقود بالمقر ما دام العمل بإجراء الاستعراض لم يترسخ بعد، كما أوصى بذلك المجلس (A/64/5 (Vol. V)، الفقرة ١٢١). وفي حين تم تحديد إجراء الاستعراض بأثر رجعي، فإنه لم ينفذ بالفعل على مدى أشهر كثيرة. وبعبارة أدق، فإن توصية المجلس بإشراك لجنة العقود بالمقر لم تنفذ بناء على ذلك. وللسبب نفسه، يمكن اعتبار أن التوصيات المتعلقة بتسوية الصفقات على أساس المذكرة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (المرجع نفسه، الفقرة ١١٣) وتعزيز الرقابة الداخلية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠)، لا يمكن اعتبارها قد نُفذت. لذلك فمن الضروري أن تشرع اللجنة في العمل سريعا وبفعالية.

١٢٩ - يوصي المجلس أن تقوم الإدارة بالنعجيل بالتشغيل الفعلي للجنة استعراض العقود بعد منحها.

(ب) التحليل الشامل للتعديلات المبرمة في عام ٢٠٠٩

١٣٠ - لاحظ المجلس في تقريره السابق أنه على الرغم من التعديلات على المشروع، واصلت الإدارة الاعتماد على خدمات الشركات التي تم اختيارها في البداية في عام ٢٠٠٤. ومن خلال استخدام التعديلات، عهد إلى تلك الشركات بمهام جديدة مقابل مبالغ كبيرة.

١٣١ - وعلّقت شعبة المشتريات أن الإدارة قد استفادت كثيرا من التعليمات بشأن النطاق الإضافي بموجب العقود الحالية بسبب الحاجة إلى تنسيق عمل التصميم وإدماجه المتأني في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر المعقّد وواسع النطاق. وذكرت الشعبة كذلك أنّها كانت تدرك الخطر الذي يتهدد الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر في حالة إذا لزم الاستعانة بمصادر جديدة في أي نطاق إضافي يمكن تفسيره على أنه نطاق جديد. ولاحظت أيضا الشعبة أن منح البائعين الحاليين أي نطاق، يمكن تفسيره بأنه نطاق جديد، يمكن أن يزيد من تعقيد فريق التصميم ويعرض الإدارة الفعلية للمشاريع والبرامج وتكامل التصميم إلى خطر أكبر، فضلا عن الزيادة في تعقيد هيكل التعويضات والالتزامات المهنية.

١٣٢ - ونظر المجلس في التعديلات على عقود التصميم كما أعلن ذلك في تقريره السابق (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٩).

١٣٣ - ويشار إلى عقود التصميم السبعة بالأحرف من ألف إلى زاي. ويشمل كل عقد من العقود المراحل الأربع التالية: (أ) مرحلة وضع التصاميم؛ (ب) مرحلة وثائق التشييد؛ (ج) مرحلة دعم عطاءات التشييد؛ (د) ومرحلة إدارة التشييد. وكما أوضح المجلس الوزاري في تقريره السابق (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٥). فعلى الرغم من أن العقود نصت على جميع هذه المراحل، فإن الأمم المتحدة لم تلتزم إلا بالمرحلة الأولى عند توقيع العقود لأن الجمعية العامة لم تكن قد وافقت على كامل عملية المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولم تزد القيمة الإجمالية لعقود المرحلة الأولى فقط عن ١٠,٧ ملايين دولار، كما يشير إلى ذلك الجدول ١٠ أدناه.

الجدول ١٠

تعديلات عقود التصميم للمخطط العام لتجديد مباني المقر

عقود التصميم المقررة	القيمة التقديرية لجميع الخدمات المتكتم بها أصلاً ^(١)	القيمة التقديرية لخدمات المتكتم بها	العقد الأصلي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		التعديلات الموقعة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		التعديلات الموقعة في عام ٢٠٠٩ فقط	
			المبلغ (بآلاف)	العدد	المبلغ (بآلاف)	العدد	المبلغ (بآلاف)	العدد
ألف	٨٥٨	٥٢٣	٣٠٤٧	١٢	٥٨٣	٣	١٧٩٣	٣٤٣
باء	١٠٠٥٤	٣٣٣٢	٤١٣٢٨	٨٠	١٢٤٠	٣٢	٥٨٠٩	١٧٤
جيم	١١٣١٠	٢٨٢٨	١٨٩٠٦	٣٨	٦٦٩	١٣	٤٤٩١	١٥٩
دال	٦٦٥٨	١٧٤١	٤٤٣٧٤	٧٤	٢٥٤٩	٢٤	٦٩٨٥	٤٠١
هاء	٢٠٧٨	٥١٩	٣٨٩٥	٢٨	٧٥١	٨	٦٨٦	١٣٢
واو	٤٢١٢	١٠٥٣	٥٥١٠	٣٠	٥٢٣	٦	٧٥٥	٧٢
زاي	٢٣٩٣	٧٤٨	٣٩٨٣	٢١	٥٣٢	٢	٥٥	٧
المجموع	٣٧٥٦٣	١٠٧٤٤	١٢١٠٤٣	٢٨٣	١١٢٧	٨٨	٢٠٥٧٥	١٩٢

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٣٤ - وبعد توقيع العقود وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم التوقيع على ٢٨٣ تعديلاً بقيمة إجمالية قدرها ١٢١ مليون دولار، أو ما يزيد عن ١٢ ضعفاً من قيمة العقود الأولية. ومن هذا المبلغ، تم التوقيع على تعديلات يبلغ مجموع قيمتها ٢٦,٩ مليون دولار لبدء العمل في المراحل الثلاث الأخرى من العقود الأولية. ويتم التوقيع على التعديلات عندما تتوفر الموارد المالية وتدرجياً كلما تقدم التصميم.

١٣٥ - ويرى المجلس أن هذه الاتفاقات يمكن أن توكل إلى أصحاب العقود من ألف إلى زاي ما دامت تطابق الخدمات التي تم تحديدها تعاقدياً منذ البداية.

١٣٦ - وإذا أخذنا في الاعتبار جميع المراحل في هذه العقود، فإن القيمة الأساسية للعقود بلغت ٣٧,٦ مليون دولار وبلغت قيمة التعديلات ٩٤,١ مليون دولار. في هذه الحالة،

فالتعديلات لم تعد تمثل ١٢ ضعفا بل ضعفين ونصف من القيمة الأصلية للعقود. ولئن كان هذا المبلغ أقل كثيرا من الأول فإنه يظل مع ذلك مرتفعا.

١٣٧ - واستعرض المجلس الأسباب التي دفعت بالإدارة إلى مضاعفة قيمة الخدمات المقررة أصلا لتصميم تجديد مباني المقر مرتين ونصف. ونشأت الخدمات الإضافية عن عدم توفر المكاتب المؤقتة المقررة أصلا (أي المبنى UNDC-5 الذي كان من المفروض تشييده) ولأن الاستراتيجية المعجلة الرابعة غيرت التصميم إلى حد كبير.

١٣٨ - وفي عام ٢٠٠٩ فقط، تم التوقيع على ٨٨ تعديلا، أي ما يمثل قيمة قدرها ٢٠,٦ مليون دولار، مقابل ٥١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أو انخفاض قدره ٦٠ في المائة تقريبا. واستعرض المجلس ٣٧ تعديلا من أصل ٨٨ تعديلا. ولاحظ أنه بينما نصت بعض هذه التعديلات على تنفيذ مراحل التصميم المدرجة في العقود الأصلية، مثل بعضها بمبالغ كبيرة مقابل الخدمات التي لا علاقة مباشرة لها بالنطاق الأصلي للخدمات ذات الصلة بتجديد مباني مقر الأمم المتحدة.

١٣٩ - وعلى سبيل المثال، طلبت الإدارة إلى المهندسين المعماريين والمهندسين المستخدمين في البداية لغرض تجديد مباني المقر القيام بالعمل الضروري لإعداد المناطق البديلة لإيواء الموظفين المنقولين. وخضعت الخدمات الجديدة إلى طلبات تقديم العروض غير أنه نظرا لأن الشركات التي وقع اختيارها في نهاية الأمر كانت بالفعل تعمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر بموجب عقد سار فلم تخضع لذلك الخدمات الجديدة لعقود جديدة ولكن شملتها التعديلات. ورأت الإدارة أن ذلك عمليا أكثر من صياغة عقود جديدة. وفي حين رأى المجلس أن هذه الترتيبات التعاقدية لا تطابق تماما المفهوم القانوني للتعديل المقبول عموما، فإنها لم تعثر على أي قاعدة للأمم المتحدة تحظر مثل هذه الممارسة.

١٤٠ - ولم يتمكن المجلس من إجراء استعراض مفصل وشامل للتعديلات المذكورة ومطابقة إجراءات اختيار البائعين لقواعد الشراء. وهو يرى أن ذلك من مسؤوليات لجنة استعراض العقود بعد منحها.

١٤١ - ومع ذلك استعرض المجلس الإجراءات المتعلقة بتوقيع التعديلات عموما.

١٤٢ - وبموجب هذا الإجراء، يقوم مدير البرنامج باستعراض اقتراح التكلفة التي تكون الجهة المستفيدة في المستقبل من التعديل قد قدمه بانتظام. ويستند عموما هذا الاقتراح إلى معدلات أجر العمل بالساعة، المدرجة في مرفق تقرير العقد الأصلي لمختلف فئات الخبراء الاستشاريين الضروريين لإنجاز الخدمات المشمولة بالعقد. واستنادا إلى تقرير يلخص الغرض

من التصميم الإضافي وهو وصفا لمكان العمل والتفاصيل المتعلقة بعدد الساعات الإضافية اللازمة، يقوم الموظفون في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بإعداد مذكرة من صفحة واحدة يوجهونها إلى المدير التنفيذي.

١٤٣ - وما إن تتم المصادقة على الطلب، يقوم قسم المشتريات في مكتب المخطط العام بصياغة التعديل الذي يوقعه طرفان هما: ممثل للشركة ورئيس شعبة المشتريات. ويتوفر أيضا لغرض جميع التعديلات ورقة متابعة تنفيذ العقود مع الإشارة إلى التكلفة الإجمالية، وبيان منح العقد الذي يشير إلى الإجراءات المتبعة بتوقيع التعديل.

١٤٤ - وعند استعراض الملفات، لاحظ المجلس أن مختلف الوثائق المقدمة لدعم التعديل المقترح لا تشير دوما إلى الجهة مصدر الطلب المتعلق بالتصميم الإضافي ولا إلى المبنى أو الغرفة موضوع الطلب. وغالبا ما كانت الملفات غير واضحة فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كان الطلب قد صدر من المستخدمين أو إذا كان التصميم السابق غير كاف أو إذا كان التعديل يستند إلى ملاحظات بشأن المباني القائمة. وفضلا عن ذلك، فإن تشابه التسميات المستخدمة في العديد من التعديلات تعطي الانطباع بأنها الطلبات تتعلق بهدف واحد يتكرر بانتظام. وقد تخلى المجلس عن هذه الفرضية بعد إجراء المزيد من البحث المفصل مع الجهات المعنية. ومع ذلك فإن ذلك يبرهن عن وجود موطن ضعف أصلي في عرض الملفات على المسؤولين عن اتخاذ القرارات في المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذين يحتاجون إلى معلومات واضحة ومقتضبة.

١٤٥ - وهناك موطن ضعف آخر في عرض الملفات يتمثل في عدم إدراج الفوائد المرجوة من المفاوضات مع البائعين، التي يقوم بها أساسا مساعد المدير التنفيذي.

١٤٦ - وأخيرا، فإن مذكرة الإحالة المتعلقة بطلب التعديل مقتضبة جدا، ذلك أنه كان من الصعب بل ومن المستحيل غالبا فهم موضوع التعديل بمجرد قراءة المذكرة.

١٤٧ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحسين إدارة الملفات المتعلقة بالتعديلات:

(أ) عن طريق تضمينها، بصورة منهجية، معلومات عن عملية التفاوض مع البائعين، ونتائجها، مع تحديد طبيعة العمل وموقعه بدقة؛

(ب) عن طريق تحسين شكل مذكرة الإحالة بشأن الطلبات المتعلقة بالتعديلات حتى يتمكن صانعو القرارات من فهم الغرض من الطلبات ومقدميها فهما واضحا.

(ج) بلدان البائعين

١٤٨ - عملاً بالفقرة ٢٢ من الجزء أولاً من قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٤ طلبت الجمعية العامة إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يدرج في تقريره المقبل عن المخطط العام لتجديد مباني المقر معلومات عن العوامل التي تحد من تنويع بلدان البائعين وعن التقدم المحرز في زيادة فرص البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في دخول مجال المشتريات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٤٩ - ويوقع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير التشييد، أساساً العقود مع شركات البناء التي تواجه صعوبات للعمل في نيويورك إذا كانت تنتمي إلى بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبصفة أعم من بلدان غير البلد المضيف، ذلك أن تنظيم موقع للعمل في مدينة نيويورك يتطلب تجربة سابقة، مما يستدعي، كما ورد في طلبات إبداء الرغبة الصادرة عن مدير التشييد، أن يكون العمال أعضاء في نقابات العاملين في مجال التشييد في نيويورك. وعلاوة على ذلك يواجه البائعون غير المقيمين بصفة عامة، بسبب موقعهم، عائقاً رئيسياً في تقديم أسعار تنافسية مقارنة بالشركات المحلية.

١٥٠ - ويوضح ذلك، كقاعدة عامة، السبب الذي من أجله تحصل شركات التشييد التي تعرف المصنعين المحليين على الجزء الأكبر من مواد التشييد ومنتجاته من السوق المحلية. وهذه العوامل مشتركة بين جميع مواقع التشييد ومن ثم فهي لا تعتمد على جهود مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير التشييد التابع له.

١٥١ - ومع ذلك فقد اتخذوا إجراءات للتغلب على العوامل التي ليست في صالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولرصد التقدم المحرز في هذا الصدد، يُصدر قسم المشتريات التابع لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تقريراً شهرياً.

الشراء بكميات كبيرة

١٥٢ - كان الهدف من التدبير الرئيسي الذي أُتخذ هو توجيه دعوات منفصلة لمقدمي العطاءات من أجل توريد بعض العناصر، وهي عملية تُعرف بالشراء بكميات كبيرة. ويتم توريد العناصر (معدات كهربائية، ومواد التسطیح ومعدات المرافق الصحية، من الجهة المصنعة ولكن يستلمها موظفو شركة التشييد ويقومون بتركيبها. ومن ثم فإن المصنّع لا يحتاج إلى أن تكون لديه تجربة في التشييد في نيويورك وكذلك الشأن بالنسبة لموظفي نيويورك. وبالمثل، تتم عمليات شراء الأثاث بشكل مستقل. وتشمل الدعوات التي توجه لمقدمي العطاءات طلبات خاصة بتقديم عطاءات من بائعين في البلدان النامية. ويضمن إجراء

الشراء بكميات كبيرة مستوى معيناً من توحيد المعدات والعناصر، وهو ما ساعد في تشغيل مختلف المباني وصيانتها؛ ومن المرجح أيضاً أن يشجع ذلك المنافسة بين بائعين ومصنعين يقيمون بعيداً من نيويورك، نظراً لأن تكلفة النقل للوحدة تنخفض عندما تكون الكمية كبيرة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف بصفة عامة. وعلى سبيل المثال فقد أسفرت الدعوة لتقديم عروض لاقتناء أناث في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عن مشاركة ٥٩ مقدم عطاء من بينهم ٣٩ من بلدان أخرى غير الولايات المتحدة.

١٥٣ - ويحتفظ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير التشييد التابع له بقوائم مستكملة لمقدمي العطاءات تتضمن الإشارة بصفة خاصة إلى بائعين محتملين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتبلغ حصة الشراء بكميات كبيرة حوالي ١٠ في المائة.

١٥٤ - بيد أن إجراءات الشراء المباشر لا تكون ممكنة بالنسبة لجميع العناصر. فعلى سبيل المثال لا يمكن لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير التشييد التوريد المنفصل للألواح ونابطات الألومنيوم التي تشكل واجهة المبنى؛ بل يجب أن تقوم بذلك شركة متخصصة في تصميم العناصر الرئيسية للهياكل. وتجميعها وتركيبها. لكن وفقاً للمعلومات التي جمعها المجلس، سيتم تصميم نابطات الألومنيوم في كوريا الجنوبية وتجميعها في المكسيك وستستورد الألواح من بلدان مختلفة في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويرى المجلس أن عملية منح عقد الأعمال والمواد المتعلقة بتشبيد هذا الجزء الهام من المشروع لم تفضل فيها شركات ولا بائعين في الدولة المضيفة على نحو مبالغ فيه.

الاتصالات

١٥٥ - بذلت الإدارة جهوداً عدة فيما يتعلق بالاتصالات وإذكاء الوعي في البلدان النامية والمنظمات الممثلة فيها تلك البلدان. ومن بين تلك الجهود ما يلي:

(أ) تنظيم حلقات دراسية للموردين تسلط الإدارة خلالها الضوء على فرص الأعمال المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، أفادت الإدارة أنها عقدت حلقات دراسية من هذا القبيل في ٣٦ بلداً نامياً؛

(ب) التواصل مع بعثات حفظ السلام والمكاتب البعيدة عن المقر. وأبلغت الإدارة البعثات والمكاتب بفرص الأعمال المتاحة للشركات من البلدان النامية التابعة لمناطق النفوذ الجغرافي لتلك البعثات والمكاتب. وشددت الإدارة بصفة خاصة على فرص تقديم العطاءات

المتعلقة بالمشتريات بكميات كبيرة وطلبت إلى بعثات الأمم المتحدة والمكاتب البعيدة عن المقر تعميم تلك المعلومات.

التزامات مدير التشييد

١٥٦ - يلتزم مدير التشييد بموجب العقد بوضع خطة "اتصال" للترويج لفرص تقديم العطاءات على الصعيد الدولي. وقد وضعت هذه الخطة ونُفذت. واستعرض المجلس الخطة وتبين له أنها تتضمن، بالإضافة إلى مبادرة المشتريات بكميات كبيرة المذكورة آنفا المقترحات التالية:

(أ) تشجيع المشاريع المشتركة واتحادات الشركات؛

(ب) استخدام اتفاقات الشراء الحالية بتوجيه من مدير التشييد من أجل تحديد مقدمي العطاءات المحتملين المتعلقة بمنتجات أو أعمال معينة، في الأسواق التي يعمل في إطارها مدير التشييد عادة؛

(ج) تحديد أي مجالات لا تطبق فيها بالضرورة معايير الولايات المتحدة وقوانين البناء الخاصة بمدينة نيويورك؛

(د) تحديد المنتجات والمعدات، التي يجب توفيرها في مرحلة التصميم، لغرض المشتريات الدولية. وتكثيف المواصفات على هذا الأساس وإدخال معايير بديلة لمطابقة المنتجات للمواصفات.

١٥٧ - وإضافة إلى ذلك، وضع مدير التشييد نظاما لتعقب جنسية المقاولين التجاريين، ومنشأ المنتجات المستخدمة في المخطط العام وقيمتها. ولتغذية نظام التعقب هذا، قام مدير التشييد بتعديل نطاق الجزء المتعلق بالعمل من عقود التجارة الموحدة لإلزام المتعاقدين بالإبلاغ عن بلد المنشأ لجميع المواد. ويقوم مدير التشييد بتعميم مقتطفات من نظام التعقب على الإدارة بناء على طلبها. وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، لاحظ المجلس أنه وفقا لبيانات نظام التعقب الذي وضعه مدير التشييد بلغت القيمة الإجمالية للمشتريات من البلدان النامية ما قدره ٣٢٦ ٥٦٠ ٩ دولارا شملت أجهزة تتعلق بالأمن لمبنى المؤتمرات في الحديقة الشمالية؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤ في المائة تقريبا مقارنة بالرقم السابق البالغ ٤٩٤ ٢١١ ٩ دولارا) وتبين من تلك البيانات أن معظم المشتريات من غير المقيمين جاءت من الصين والمكسيك.

١٥٨ - ورغم أنه حدثت زيادة في القيمة الإجمالية للمشتريات، فقد انخفضت حصة هذا المبلغ في القيمة الإجمالية لتكاليف المشتريات نتيجة نمو المشروع وإبرام عقود إضافية بالسعر الأقصى المضمون.

١٥٩ - ورغم هذه النتائج المتواضعة، فقد أدت جميع العناصر المذكورة آنفا إلى أن يعتبر المجلس أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير التشييد التابع له اتخذوا بصفة عامة تدابير كافية لتيسير مشاركة البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية قدر الإمكان في هذا المشروع الضخم.

٧ - نتائج مراجعة الحسابات الداخلية

١٦٠ - أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه أنجز أربع مهام من مهام المراجعة السبعة (أو ٥٧ في المائة) وقدم بشأنها تقارير، وهي مهام تتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر الواردة في خطة عمل عام ٢٠٠٩. وكان من المفترض الانتهاء من تقرير عن عمليات ميزنة المشروع والرقابة المالية بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٠، وما زال يجري إعداد تقرير آخر عن الأحكام الأمنية التي ستطبق على العاملين بسبب توسيع نطاقها. وانتهى إعداد مشروع التقرير الأخير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة بشأن مراجعة حساب المشتريات وإدارة العقود التجارية لكن تم تعليقه بسبب تنافس الأولويات على جدول أعمال اللجنة الخامسة.

١٦١ - وتضمن تقرير مؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ استعراضا لعملية المشتريات لمدير التشييد. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن متوسط الوقت المستغرق لتوقيع عقد بالسعر الأقصى المضمون بلغ ١٠٥ أيام وأن هناك احتمالا لأن يؤدي ذلك إلى تأخير في إنجاز مشروع التجديد. ولاحظ المكتب عدم وجود سجلات كافية للإبلاغ عن الكيفية التي تمت بها المفاوضات مع المقاولين التجاريين، ورأى المكتب أن وجود موظفين من شعبة المشتريات في الاجتماعات التفاوضية سيساعد في تحقيق الشفافية. وأشار أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز مشاركة شركات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عقود المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٦٢ - وتناول تقرير مؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إدارة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر للعقود التجارية. وأشار التقرير إلى ضرورة زيادة عدد موظفي إدارة المشروع،

وإلى عدم إنشاء لجنة الاستعراض بأثر رجعي، وإلى فواتير لم يتم سدادها بعد مرور ٣٠ يوما. وقد تأخر الالتزام بالجدول الزمني لعدة أشهر ولكنه يمكن تدارك الوقت الضائع.

١٦٣ - وتناول تقرير مؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أوامر التغيير والعمليات المرتبطة بها. وأفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تنفيذ أي تغييرات في أعمال التشييد يتطلب موافقة مسبقة من المسؤولين المأذون لهم بذلك. ولاحظ المكتب أن الموافقة على أوامر التغيير باستخدام السلطة المخولة للأمين العام المساعد والمدير التنفيذي لخطة تجديد مباني المقر تستغرق في المتوسط ٥٨ يوما أي أقل بـ ١٤ يوما من الإجراءات التقليدية المتبعة في عقود المشتريات. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فمن الأسباب الكامنة وراء أوامر التغيير عدم الانتهاء من التصميمات عند توقيع عقود التشييد والتغييرات في متطلبات المستخدمين التي يطلبها الموظفون الذين ينتقلون إلى الأماكن المؤقتة.

١٦٤ - واستعرض تقرير مؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الجدول الزمني للمشروع. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يطبق ضوابط فعالة على الجدول الزمني للمشروع؛ ويغطي الجدول الزمني نطاق المشروع كاملا ويتضمن تفاصيل كافية تعكس خطة تنفيذ المشروع. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لا يحتفظ بملخص للمساعدة في مراقبة الالتزامات التعاقدية لمدير التشييد بإنجاز العقود ضمن الإطار الزمني المحدد. إضافة إلى ذلك، استندت التكلفة التقديرية المترتبة عن تأخير تنفيذ المشروع إلى حسابات عام ٢٠٠٨ ومن ثم فهي تحتاج إلى تحديث. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن القرارات المتعلقة بالجدول الزمني غير مدعومة بتحليلات للتكلفة والعائد، معده بشكل رسمي.

١٦٥ - وأحاط المجلس علما بنتائج واستنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشدد على ضرورة تعجيل الإدارة بفحصها.

جيم - شكر وتقدير

١٦٦ - يود المجلس أن يتوجه بالشكر إلى موظفي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وشعبة المشتريات ومكتب خدمات الدعم المركزية لما قدموه من تعاون ومساعدة.

(توقيع) ترينس نوميمي

المراجع العام للحسابات

في جمهورية جنوب أفريقيا

رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) ديديه نيجو

الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي

مراجع الحسابات العام

في الصين

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

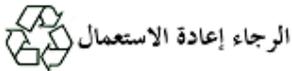
المرفق

حالة تنفيذ التوصيات للجنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨^(١)

الرقم	موجز التوصية	المرجعية	الفترة المالية التي قدمت فيها لأول مرة	تُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ
١ -	استعراض السياسات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المرشحة	٤٧	٢٠٠٨	X		
٢ -	التمييز بين الاعتماد المخصص لحالات الطوارئ والاعتماد المخصص لتباعد الأسعار في المستقبل	٥٥	٢٠٠٨		X	
٣ -	تقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستند إليها في وضع تقديرات تكاليف المشروع	٦١	٢٠٠٧		X	
٤ -	إبقاء حجم الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ قيد الاستعراض	٦٦	٢٠٠٨	X		
٥ -	الالتزام بجدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد وعقود السعر الأقصى المضمون	٦٨	٢٠٠٨	X		
٦ -	تخصيص اعتمادات للحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير	٧٨	٢٠٠٨		X	
٧ -	الإسراع في تحضير العقود المتعلقة بمبنى الأمانة العامة والموافقة عليها	٨٥	٢٠٠٨	X		
٨ -	القيام بعمليات إضافية للتأكد من حالة مبنى الأمانة العامة ووضع نظام للتأكد من التقدم المحرز في الأعمال والإمدادات	٨٦	٢٠٠٨	X		
٩ -	الإشراف على وفاء مدير التشييد بالتزاماته بدقة	٩٠	٢٠٠٨		X	
١٠ -	التعجيل بنقل جميع الموظفين إلى الأماكن الجديدة	٩٢	٢٠٠٨		X	
١١ -	إنشاء مجلس استشاري	١٠٢	٢٠٠٤	X		
١٢ -	مواصلة جهود الاتصال بالموظفين	١٠٥	٢٠٠٨	X		
١٣ -	تسوية الصفقات المنجزة وفقا للمذكرة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	١١٣	٢٠٠٨		X	
١٤ -	زيادة الضوابط الداخلية المنظمة لتعديل العقود	١٢٠	٢٠٠٨		X	
١٥ -	ما دام العمل بإجراء محدد للاستعراض بأثر رجعي لم يترسخ بعد، ينبغي إشراك لجنة العقود بالمقر في عمليات البث في العروض	١٢١	٢٠٠٨			X
١٦ -	التقيد بصرامة بمتطلبات دليل المشتريات المتعلقة بتعديلات العقود	١٢٧	٢٠٠٨	X		

الرقم	موجز التوصية	الفترة المالية التي قدمت الفقرة المرجعية فيها لأول مرة	تُعدت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ
١٧	الإفصاح في التكاليف المقدرة عن التكاليف ذات الصلة التي وافقت عليها الجمعية العامة	١٣٣	٢٠٠٨	X	
	المجموع		٩	٧	١
	النسبة المتوية من المجموع		٥٣	٤١	٦

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٥ (A/64/5)، المجلد الخامس.



190810 160810 10-44885 (A)

